الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور بشير البيض

الكلية/المعهد: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الإدارة المالية

المقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة "ولاية البيض"

مقدمة من طرف الطلبة:

- بوكعزة خولة
- قادري رحاب

تحت إشراف:

د. قوادرية ربيحة

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
موفق سهام		رئيسا
قوادرية ربيحة		مشرفا
صلعة سمية		ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 _2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إن الشكر والحمد لله أحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

إلى من شرفني بحمل اسمه، والدي رحمه الله تعالى .....

ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه.....

إلى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي أمي التي كانت دعواتها وكلماتها رفيق الالق.

إلى جميع أفراد عائلتي كل باسمه وأخص بالذكر أخي الذي كان سندا لي بعد ابي رحمه الله.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة الأستاذ ,ة المشرفة على مساعدتها.

إلى كل زميلاتي في الدراسة وغيرها مريم، خيرة، وداد، رحاب .....

إلى كل من قدم لي العون ولو بالدعاء الى كل من ذكرهم وجداني ولم تسعهم كلماتي

أزف لكم الاهداء حبا ورفعة وكرامة.

"هناك أشخاص موهوبون ببراعة في كل مكان، لا يتلقون التقدير والمكافأة التي يستحقونها، ولكن بمجرد تسليح أنفسهم بالقيمة وإخراج أنفسهم من بيئة لا تخدمهم، فإنهم يزدهرون وينمون."

خولـــة

إهـــداء

الحمد لله الذي ملأ السماوات والأرض وما بينهما، نشكره سبحانه وتعالى على منحه لنا نعمة العقل والأمل والصبروالصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعده :

أهدي عملي هذا إلى من قال فيهما الرحمن" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذا اليوم

إلى العظيمة "أمي" حفظها الله وأطال بعمرها

إلى من تحمل مشاق الحياة، من أحمل إسمه وكلي فخرا به، من أفتخركونه أبي

إلى أعظم رجل في حياتي"أبي" حفظه الله وأطال في عمره

إلى أجمل الأقدارمن قال فيهم الرحمن " سنشد عضدك بأخيك"

إلى سندي في الحياة وضلعي الثابت الذي لا يميل إلى الروح المتممة لروحي إلى إخوتي "توفيق، نجيب، نذير"

إلى حبيبتي ونصفي وأجنحة البيت ودفئه أختي غاليتي" وفاء"

أدامكم الله نعمة لي ولا حرمني منكم

إلى من وجدتهم فوجدت المعنى الحقيقي وراء كل الإبتسامات المعلقة على وجهي " إلى صديقاتي ورفيقاتي دربي"

إلى من أحبوني فأحببت نفسي، إلى أحب الأشياء إلى قلبي....

رحـــــــــــــاب

شكر وعرفان

الصلاة والسلام على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ولا توفيق إلا به.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذتنا الفاضلة قوادرية لحرصها وتوجيهها لنا وإمدادنا بمختلف النصائح والإرشادات ونرجو من الله عز وجل أن يديم عليها الصحة والعافية والتوفيق في حياتها.

كذلك من قال فيهم نبينا الشريف "العلماء ورثة الأنبياء" إلى كل من علمونا حرفا لنصنع به مجدا إلى كل معلمينا وأستاذتنا طيلة مشوارنا الدراسي لكم كل الثناء والاحترام على ما أنرتم به بصيرتنا.

كما لا ننسى شكر جميع الزملاء ورفقاء الدرب الذين شاركونا الحلوة والمرة وخاصة الذين مدوا يد العون لنا في أوقاتنا الصعبة وكرسوا وقتهم ومجهودهم لنا خلال هذه المسيرة.

نسأل الله عز وجل أن يحيينا بصحة وعافية ويوفقنا لطلب العلم لما يحبه ويرضاه.

رحاب - خولة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف و تحليل الاختلافات بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هما فئتان من المؤسسات الأكثر أهمية في القطاع الاقتصادي حيث يلعبان دورا حيويا في دعم التنمية الاقتصادية و خلق فرص العمل و تعزيز الابتكار و تنشيط القطاع الخاص .و من خلال بحثنا هذا نوضح أهم الفروقات بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال اسقاطها على ولاية البيض

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤسسات الناشئة.

The abstarct :

This study aims to explore and analyze the differences between emerging enterprises and small and medium enterprises, which are two categories of the most important enterprises in the economic sector, as they play a vital role in supporting economic development, creating job opportunities, promoting innovation and revitalizing the private sector. And through our research This explains the most important differences between start-ups and small and medium enterprises by dropping them on the state of Al-Beidh.

Keywords:
Emerging institutions STARTUPS, Small and Medium Enterprises

المحتويـــــــات

المحتوى	الصفحة
إهداء	-
شكر وتقدير	-
الملخص	
قائمة الأشكال	-
قائمة الجداول	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**09**
تمهيد	**18_09**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**10**
أولا: أسباب صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10
ثانيا: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	11
ثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**16_13**
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.	**17**
اولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**19_18**
ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**
المطلب الثالث: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**
المبحث الثاني: الوسائل المنتهجة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**28_21**
المطلب الأول: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**21**
المطلب الثاني: هيئات وصناديق دعم المؤسسات في الجزائر	**26**
المطلب الثالث: برامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**29**

المبحث الثالث: المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41_30
المطلب الأول: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31-29**
المطلب الثاني: عوامل ونجاح فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
أولا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	36
ثانيا: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	38
أولا: إيجابيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
ثانيا: سلبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة	**43**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الناشئة.	**45_43**
أولا: مفهوم المؤسسات الناشئة.	**43**
ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة.	**45**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	**50_47**
أولا: أهمية المؤسسات الناشئة	**48**
ثانيا: دورها في تحقيق التنمية المستدامة	**49**
المطلب الثالث: الوسائل الاقتصادية لتمويل المؤسسات الناشئة	
المبحث الثاني: الآليات القانونية لدعم وتشجيع المؤسسات الناشئة	**54**

المطلب الأول: حاضنات الأعمال كأداة لدعم المؤسسات الناشئة	**54**
أولا: ماهية حاضنات الأعمال	**54**
ثانيا: خصائص حاضنات الأعمال	**55**
ثالثا: أهداف حاضنات الأعمال	**55**
المطلب الثاني: الهياكل الاقتصادية الداعمة للمؤسسات الناشئة	**56**
أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	**56**
ANJEMثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**57**
ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**	**59**
المطلب الثالث: آفاق وتطور المؤسسات الناشئة	**60**
أولا: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	**62**
ثانيا: تطور المؤسسات الناشئة	**63**
المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة	**63**
المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة	**63**
المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر	**64**
المطلب الثالث: متطلبات نجاح المؤسسات الناشئة	**65**
المبحث الرابع: مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	**68**
المطلب الأول: خطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والهدف من تأسيسهما.	**68** **69-70**
أولا: خطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهدف من تأسيسها.	**71**
ثانيا: خطوات تأسيس المؤسسات الناشئة والهدف من تأسيسها.	**72**
المطلب الثاني: مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	**73**
خلاصة الفصل	**73**
الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة **تمهيد**	**71**
المبحث الثالث: تقنية وأداة جمع البيانات	**72**

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة التطبيقية	**72**
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة	**73**
أولا: مديرية الصناعة والمناجم	**73-80**
ثانيا: مشتلة المؤسسات أو الحاضنة	**84_ 83**
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأنواع منتجاتها	**85**
أولا: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	**85**
ثانيا: أنواع منتجاتها	**86**
المطلب الثاني: طريقة إنتاج الحليب وطرق تسويقه	**87**
أولا: طريقة إنتاج الحليب بأنواعه	88
ثانيا: طرق تسويقه	**88**
المطلب الثالث: تكلفة المشروع الإجمالية	**89**
المبحث الثاني: دراسة واقع المؤسسات الناشئة في ولاية البيض	**90**
المطلب الأول: دراسة عينة مؤسسات ناشئة- مصنع الصوف-	**91**
أولا: التعريف بمصنع الصوف	**91**
ثانيا: تكلفة المشروع	92
المطلب الثاني: دراسة عينة مؤسسات ناشئة – مؤسسة استخلاص الزيوت-	**93**
أولا: التعريف بمشروع بنت الخص	**94**
ثانيا: منتجات المؤسسة	**88**
المطلب الثالث: المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	**94**
خلاصة الفصل	**97_100**
خاتمة	**101**
قائمة المصادر والمراجع	103_104
قائمة الملاحق	105_110
	111_115

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
2	الهيكل التنظيمي لمبنة البركة	71
3	مراحل معالجة الصوف	77
4	العلامة التجارية لمشروع بنت الخص	80
5	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والناجم	83
6	الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة خلال السنوات الثلاثة	87
7	إحصائيات عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	87
8	تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2016 إلى 2022	89
9	مخطط بياني يوضح عدد المؤسسات الناشئة	93

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	**معايير تصنيف المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة	13
2	تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
3	تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
4	جدول مختصر لنمطي الأموال	25
5	الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة	68_67
6	متوسط الطاقة الإنتاجية لمصنع الحليب	87
7	الإنتاج الحالي للملبنة	88
8	التكاليف الإجمالية للمشروع	90
9	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2020/12/31	75
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب سنة 2021	76
11	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2022/12/31	77
12	عدد المؤسسات في ولاية البيض خلال السنوات الماضية	79
13	تطور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في ولاية البيض	80
14	عدد المشاريع المستقبلة والمحتضنة من قبل مشتلة ولاية البيض	81
15	قائمة لمشاريع المحتضنة من قبل مشتلة ولاية البيض	82
16	عمليات خلق النشاط وإنشاء مؤسسات في الجزائرية	83
17	عدد المؤسسات الناشئة في ولاية البيض	83
18	أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	99_98

مقدمة

الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والتي تعتبر لبنة اقتصاد كل دولة، حيث أن أهميتها تزداد باستمرار لذا تحتاج إلى دراستها معمقة ومتابعة لأنشطتها لمعرفة كل الجوانب المساهمة في تأسيسها ونموها وضمان استقرارها واستمراريتها واحتلال مكانة في الأسواق المحلية والعالمية.

تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية إدراكا لأهميتها التي تلعبها في التنمية، حيث أن المؤسسات الصغير ة والمتوسطة تتمتع بخصوصيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى كونها لها مميزات كصغر حجمها وتشجيع قيامها وسهولة التأقلم في الاقتصاد
وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل عديدة أبرز المشاكل التمويل لذلك فمعظم الدول تسعى لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتساهم في تطورها بالشكل المفروض بتوجه استراتيجي تجعلها تضمن مكانتها وتنتهج هي الأخرى استراتيجيات مخططة ومدروسة.

بعد ثلاثون عاما من بداية الإصلاحات التي مست القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قفز عددها من حوالي 104000 سنة 1992 إلى أكثر من مليون مؤسسة سنة 2020 وتوظيفها لأكثر من مليون موظف، فقد سعت السلطات وعن طريق العديد من البرامج والهيئات إلى تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ولايات الإقليم، بهدف استغلال أمثل للموارد المحلية المتاحة على مستوى هذه الولايات لغرض الوصول إلى تنمية محلية مستدامة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل الوطني وخلق القيمة المضافة وكذا مدى امتصاصها للبطالة والمساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي تولها الدولة الجزائرية لتشجيع هذا النوع من المؤسسات من خلال مختلف أجهزة الدعم و المرافقة التي حاولت تغطية عجزها المالي بتجميد أغلب الأنشطة ذات الطابع التقليدي وتوجيه الشباب إلى المشاريع ذات الأرباح المرتفعة خاصة الجامعيين منهم و أصحاب الشهادات، مما أدى لظهور ما يسمى بالمؤسسات الناشئة كمحاولة لمساعدة أصحاب الأفكار الريادية بتوفير ما يسمى بحاضنات الأعمال والمشاتل كثيفة التكنولوجيا، ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية : **ما الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ؟**

ولتوضيح مضمون إشكالية الدراسة الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هدف من تأسيس كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ؟
- ما هي مصادر التمويل لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؟

- ما هي الصعوبات التي تواجه كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؟

للإجابة على الإشكالية السابقة نقترح مجموعة من الفرضيات لدراستنا لموضوع " المقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الناشئة" **قمنا ببناء فرضيات للدراسة من أجل اختبارها، والتي تتمثل في:**

- تساهم كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في انشاء مؤسسات ابتكارية .
- تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في عدة نقاط.
- تعدد وسائل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.
- يعاني كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من مجموعة من التحديات المؤثرة فيها.

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من أهمية الموضوع والتي تتمثل في توفير كل الظروف الملائمة لإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، وتوجيه الشباب الطموح إلى هكذا قطاع حتى يكون بديل من البدائل الاقتصادية والذي تعتمد عليه الدولة في فك التبعية للخارج وخلق فرص عمل .

أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف الدراسة في البحث على الإجابة على السؤال الجوهري وتسليط الضوء على:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة؛
- الفرق بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- عرض مختلف الإحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة وواقعها في ولاية البيض؛ كما يتمثل هدف الدراسة الميدانية في معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي تواجههما و معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم المختار للدراسة. ولتحقيق هذه الغاية،قسمنا الهدف الرئيسي للدراسة الميدانية إلى مجموعة من الأهداف الأخرى من أجل التوجيه الجيد لدراستنا ، وذلك على النحو التالي:

- تحديد طبيعة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة محل الدراسة
- تحديد دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

- الإلمام بالصعوبات التي تواجه كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة واثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الاحصائيات المتعلقة لكل من المؤسستين و القيام بتحليل الجداول و الاحصائيات و الاشكال البيانية ، و بالاعتماد على الرسائل الجامعيات ،و الملتقيات، و مجلات ، و مواقع من أجل إثراء الموضوع .

حدود الدراسة: تبرز حدود الدراسة فيما يلي:

ـ الحدود النظرية : من خلال دراستنا هذه تطرقنا الى مفهوم كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة و معرفة الفرق بينهما من خلال دراستنا لهم في ولاية البيض .

– الحدود المكانية:

- ملبنة البركة للحليب ولاية البيض.
- مصنع الصوف ولاية البيض.
- مديرية الصناعة والمناجم ولاية البيض.

– الحدود الزمنية: تمت دراسة هذا البحث من خلال المعطيات المتاحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة خلال الفترة من2015 الى 2022.

– المجال الموضوعي: التركيز على الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

الدراسات السابقة:

لاستكمال دارستنا قمنا بالاطلاع على الجهود السابقة للباحثين التي لها صلة بموضوع " المقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة" ، نذكر منها :

- **بختي علي، المؤسسات الناشئة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد12 عدد4 أكتوبر 2020 السنة الثانية عشر:** هدفت هذه الدراسة الى اكتشاف الفروق الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ولكن اتفاقان على تحقيق أهداف مشتركة مثل التقليص من حجم البطالة ودعم سياسة التشغيل.

- **حاجي ذهيبة، دور أجهزة الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتي ، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، 2020/ 2021:** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في مجال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التوجيهات لتحسين الخدمات المقدمة من طرفها والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **بوستة زهر الدين، ميكانيزمات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1ـ يوسف بن خدة ،2019 .2020:** هدفت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في تعدد في أنظمة التمويل واستحداث قوانين لتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **ديندان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أبو بكر بلقايد ـ تلمسان ـ ، تخصص اقتصاد نقدي و مالي ،2016/2015:** توصلت الدراسة إلى الجدل الكبير القائم حول تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك إلى اختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول وطبيعة النشاطات الاقتصادية إضافة إلى تعدد فروع النشاط في نفس البلد ,مما جعل دول العالم تتخذ معايير مختلفة في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2020:** هدفت هذه الدراسة إلى إتجاه الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة وكان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الناشئة التي تلعب ذورا مهما في مجال الهيكل الصناعي.
- **رمضاني مروى، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر– (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)، حوليات جامعة بسار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، 2020:** هدفت هذه الدراسة إلى أن

المؤسسات الناشئة أصبحت أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساهمتها في امتصاص البطالة وتحقيق القيمة المضافة، على الجهة الأخرى حققت العديد من الشركات الناشئة العربية إنجازات أهلتها للحصول على جولات تمويلية كبرى ومن ثم تنفيذ خطط طموحة من التوسع الإقليمي خارج الإطار المحلي من خلال تصنيفها وفقا لمعيار حجم التمويل لذلك يمكن القول إلى حد ما أنها الشركات العربية الأكثر تمويلا ، وليست الشركات العربية الأكثر نشاطا وتأثيرا في سوق العمل الريادي العربي، أما بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات في إنشاء المؤسسات الناشئة مازالت تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل لعذم قدرتها على مواكبة متطلبات وتغيرات السوق وقلة الخبرة في التسيير.

- **بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد08، العدد01، جانفي 2022:** توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة تقوم على الابتكار أمامها احتمالات كثيرة للنمو والازدهار بسرعة، فمتى تحقق ذلك كانت منبعا للحلول الذكية المبتكرة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. لذلك هناك توجه عام للاعتماد على المؤسسة الناشئة مهما كان مجالها في التنمية الشاملة، ذلك أن لها دورا فعال في التخفيف من الأزمة الاقتصادية وتعد رهانا كبيرا لتنويع الاقتصاد الوطني، ولكن لنجاح المؤسسة الناشئة لابد من شروط وآليات دعم حتى تتحقق الغاية المطلوبة منها وهي تنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات.

- **ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2020:** توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الناشئة أو مشاريع ريادة الأعمال هي شركات يتم تأسيسها من قبل رواد أعمال بهدف إطلاق منتج جديد في السوق أو تجسيد فكرة ابتكارية على أرض الواقع، تختلف عن غيرها من المشاريع كونها تمتاز بسرعة النمو وبحاجة إلى توظيف تكنولوجيا حديثة، وضمن هذا الإطار تعتبر حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية في مرافقة ودعم هذا النوع من الشركات حتى تتمكن من النمو السريع وتحقيق الاستمرارية، حيث يكمن دور هذه الحاضنات في المرافقة الأولية لمواجهة انهيار الشركة الناشئة في المراحل الأولى من التأسيس

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى ما يلي:

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الموضوع من خلال افتقار المنطقة لهاته المؤسسات.
- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع الهامة.
- عدم التفريق بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة.

صعوبات الدراسة:

– تعرض مسار دراستنا مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة الى العديد من الصعوبات التي وقفت كعائق لإثراء بعض النقاط، نذكر منها:

– أكبر عائق وجد انه لا يوجد في ولايتنا مؤسسات ناشئة.

هيكل الدراسة:

من خلال ما تم تقديمه وبهدف الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة اعتمدنا في هيكل بحثنا في التقسيم الثلاثي بحيث أساسيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الفصل الأول) من جهة و الاطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة من جهة أخرى (الفصل الثاني) ، ما الفصل الثالث فتناول دراسة ميدانية لكل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات

الفصل الأول

أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية، ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في الاهتمام الكبير بها من طرف شرائح متعددة في الدول سواء كانت متطورة أم نامية ومن مختلف فئاتها والمتمثل في صناع القرار والسياسيين والباحثين .كما يتجلى هذا الاهتمام في كثرة معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نجم عنها العديد من التعاريف سواء بالنسبة للدول أم الهيئات الدولية لذا كان من الصعب ضبط مفهوم موحد لهذا النوع من المؤسسات.

ومن خلال الكثير من هذا الفصل نجد أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمات كثيرة ومتعددة لذا تطرقنا إلى تصنيفات مختلفة لها. ومن جهة أخرى هناك الكثير من المشاكل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في البيئة الداخلية أم الخارجية، وذلك سيلقي بظلاله على فشل أو نجاح المؤسسة

يحتوي فصلنا هذا على:

- الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوسائل المنتهجة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لاتزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين لهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، حيث سنتطرق إلى مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم سنتطرق إلى خصائص المؤسسات الصغيرة وأهميتها، وأخيرا سنتطرق إلى أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول أن نتطرق إلى إبراز صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال محاولة تحديد المعايير التي تضبط التعاريف المختلفة لها، وإعطاء تعريفها في الجزائر، مع عرض مختلف أشكالها.

أولا: أسباب صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. تباين درجة النمو بين بلدان العالم:

تتميز الدول المتقدمة بدرجة نمو عالية وتكنولوجيا صناعية متطورة عكس الدول النامية، وهذا ما يفسر اختلاف وزن المؤسسات بين دول العالم، فالمؤسسات الصغيرة في اليابان مثلا قد تصنف كمؤسسة متوسطة أو كبيرة في الجزائر.

2. اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية:

يختلف الهيكل التنظيمي والمالي للمؤسسة حسب نشاطها الاقتصادي (صناعي، تجاري، خدماتي، زراعي فلاحي)، فمثلا المؤسسات الصناعية تتطلب هيكل تنظيمي معقد ومتفرع، كما تتطلب رؤوس أموال كبيرة وعدد كثير من العمال عكس المؤسسات التجارية التي لا تتطلب كل هذا، ومن هذا يمكن أن نصنف المؤسسات المتوسطة في المجال الصناعي إلى مؤسسات كبيرة إذا أخذناها إلى المجال التجاري[1].

[1]بن ساعد محمد، دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2016-2017 ، ص3.

3. تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

تفرع النشاط الاقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى تجارة بالجملة ,والتجارة بالتجزئة أو إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية وتنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى عدد من الفروع ولذلك فان كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو إلى أحد فروعه من حيث كثافة اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية, قد تكون كبيرة في الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة[1].

ثانيا: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم الاستناد عليها في مختلف الدول لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المعيار القانوني والذي يحدد شكل وحجم المؤسسة ما إذا كانت مؤسسة صغيرة أو متوسطة على أساس طبيعتها القانونية فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها أكبر من شركات الأشخاص. ووفقا لهذا المنطلق تقع المؤسسات الصغيرة في نطاق شركات الأشخاص[2]. إلا أنه هناك معايير أخرى والتي أخذت بها غالبية التشريعات وهي المعايير الكمية والمعايير النوعية، وتتمثل فيما يلي:

1) المعايير الكمية:

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية. تتمثل المجموعة الأولى في:

- ✓ عدد العمال؛
- ✓ حجم الإنتاج؛
- ✓ حجم الطاقة المستهلكة؛
- ✓ رأس المال المستثمر؛
- ✓ رقم الأعمال؛
- ✓ القيمة المضافة.

[1] برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج انيل شهادة الماجيستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012، ص18.

[2] ديندان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016 ، ص 7.

2) **المعايير النوعية:**

تأخذ معايير النوعية العديد من الفروقات الخاصة, سواء تعلق الأمر بالمؤسسة نفسها كالمعيار القانوني, أو معيار فرع النشاط، أو التقنية المستخدمة، ويتعدى المعيار النوعي إلى حدود أخرى أكثر تعقيدا، كأن تصنف المؤسسات حسب طبيعة العمل فيها (بمعنى العامل البشري المتعلقة) , الهيكل التنظيمي، وحجم السوق، أو طرق مشاركة صاحب المشروع في الإدارة، وبالتالي لكل هذه المعايير ميزة نوعية يختص بها كل مشروع عن الآخر[1].

ويرى في هذا الصدد M. MARCHESNAY أن تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة باستخدام المعايير نوعية عملية معقدة وحددها الباحث في أربعة مجموعات أساسية وهي كالتالي[2]:

1. طبيعة الملكية؛
2. اختلاف الاستراتيجيات وطرق إدارة؛
3. البحث والتطوير؛
4. حجم الأسواق؛

وبطلب من السلطات البريطانية الحاكمة قام البروفيسور J.E. Bolton (1971) ببحث يخص م.ص.م وقدم في بداية بحثه تقريرا يضم خصائص و عناصر نوعية يراها أساسية وهي كالتالي:

- المؤسسات مسيرة بواسطة مالكها بطريقة شخصية؛
- قصور حجم النشاط والذي لا يتعدى الأسواق المحلية؛
- الاستقلالية

[1] سحنون سمير ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،17و18 ابريل 2006 ، ص424.
[2] برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص24.

وقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية رسميا في تحديد مفهوم (منذ قانون التوجيهي المؤرخ في 2001)، ويتضمن تعريف الجزائر العناصر التالية:

الجدول (01): معايير تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الاعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	**1 الى 9**	**20**	**10**
المؤسسة الصغيرة	**10الى49**	**200**	**100**
المؤسسة المتوسطة	**50الى 250**	**200الى 2000**	**100 الى 500**

المصدر: سحنون سمير، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، أبريل 2006.

ثالثا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول أن نعطي لمحة عن أهم التعريفات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا يستخدم هذا التعريف عالميا لأنه يختلف اعتمادا على البلد، لذلك لا يوجد التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا وهولندا[1].

وفيما يلي سنتعرف على تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول التالية:

1. **تعريف حسب الإتحاد الأوروبي:**

يعرف الإتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو[2].

[1] Zègouarene Samia le le concept juridique de la petite et la moyenne entreprise (PME) en Algérie the Revue Algérienne des ،université d'Alger ،légal,concept of Small and medium company (SME) in Algeria vol60 , N02 Année 2023[1] Science Juridiques et Politiques

[2] جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر ،2014، ص 173-174

الجدول (02): حسب تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الميزانية السنوية
المصغرة	**أقل من 10**	**أقل من 02 مليون أورو**	**أقل من 02 مليون أور و**
الصغيرة	**من 10 إلى 49**	**أقل من 10 مليون أورو**	**أقل من 10 مليون أورو**
المتوسطة	**من 50 إلى 250**	**أقل من 50 مليون أورو**	**أقل من 43 مليون أورو**

المصدر: فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر ،2017.

2. تعريف حسب هيئة الأمم المتحدة:

توصلت هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك استندت في دراستها الى تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملان هامان في تحديد الطبيعة الاقتصادية التجارية واعتبرت المؤسسات الصغيرة العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين ستة 06 إلى خمسين 50 عاملا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون من موقع مادي واحد، أما المؤسسات المتوسطة تستخدم ما بين 51 و250 عاملا ويكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع[1].

3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات المتحدة الأمريكية:

صدر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1953 والذي كان مضمونه " أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه " وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي[2]:

- ✓ المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 ميلون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- ✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل؛

[1] بلعمري عسري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في الحقوق تخصص قانون المؤسسة والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020، ص 14.

[2] سمير طالبي، سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص449.

4. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اليابان:

تمثلت أهم خطوة في تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، في وضع تعريف واضح ومحدد لهذه المؤسسات. فقد نص القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر بمثابة دستور لهذه المؤسسات، على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجهها ومحاولة تذليلها[1]، من خلال خطوة أولى وضرورية تتمثل في تحديد مفهوم واضح لها. واعتمد هذا القانون على التمييز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.

5. تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المنظمات الدول:

- **اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشئون شرق أسيا الشرق الأقصى:**

تعرفها بأنها المنشآت تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشاة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا ,أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة.

- **منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة** :تعرفها بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 1000،000دولار[2]
- **البنك الدولي للإنشاء و التعمير الصناعات الصغيرة:** كما يعرف بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و رأس مالها أقل من 500،000دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني

كما تعرف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** "اليونيدو " الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10عمال واقل من 50 عامل

.

[1] قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علو م التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة متنوري -قسنطينة، الجزائر،2009 -2010، ص58.
[2] سمير طالبي، مرجع سابق، ص451.

6. تعريف اتحاد بلدان جنوب اسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:

جدول (03): تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلى 10 عمال	مؤسسات عائلية وحرفية
من11 إلى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

المصدر: زويتة محمد الصالح، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير ، قسم علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، 2006 /2007، ص06.

كما اعتمد الإتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الإشكال السابقة ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة[1]، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتمّ أكثر بالإدارة والتسيير.

7. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويتلخص في القانون رقم 01 – 18 الصادر في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات، و تتمثل هذه المعايير فيما يلي[2]:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استفاءها لمعيار الاستقلالية.

[1] زويتة محمد الصالح، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير ، قسم علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، 2006 /2007،ص7.

[2] قوفي سعاد، عادل عرفاني ، الشراكة الصناعية : فرص جديدة لصناعة الاعمال عن طريق دعم المشاريع الريادية ، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولية بعنوان اليات الدعم و مساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر الفرص و العوائق أيام 05/04/03 ماي 2011، ص 22.

- **المؤسسة المتوسطة**: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50و250عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200مليون دينار ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين100و 500مليون دينار [1].

- **المؤسسة الصغيرة**: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار .

- **المؤسسة المصغرة**: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى وإن اختلفت الآراء حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه ثمة إتفاق على أهميتها في اقتصاد الدول لما تتميز به من خصائص نذكر منها[2]:

- ✓ قلة التدرج الوظيفي وذلك بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسرعة وسهولة؛
- ✓ سرعة توفر وانسياب المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف وبسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة في إنتاجها بشكل أساسي على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل تمع المحلي، وفي حالات الصناعة يمكن لها استخدام الخامات التالفة أو التي في حكم الفاقد من الصناعات الكبيرة؛
- ✓ لا تحتاج المؤسسات الصغيرة بالضرورة (باستثناء البعض منها) إلى العمالة الماهرة المدربة تدريبا عاليا مما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الزائدة أو الداخلة حديثا إلى سوق العمل في المجتمع المحلي، الأمر الذي يساعد على خلق كوادر فنية جديدة وتنمية مهارات قدامى العاملين في النشاط؛
- ✓ لا تؤدي وجود المؤسسات الصغيرة دائما إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل تعتبر المؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هام وضروري وارتباط النوعين وحاجتهما لبعض أمر أساسي؛

[1] فودا محمد ، ختيري وهيبة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، الجزائر، ص135.
[2] بلبشير توفيق ، دحو حنان ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص اقتصاد نقدي و مالي ، جامعة ابي بكر بلقايد ،2015 ،ص 33 .

- ✓ تتميز المؤسسات الصغيرة بعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل فيها؛
- ✓ التجديد والابتكار وتميز السلعة أو الخدمة بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد ينافس نظيره في المؤسسات الكبيرة أحيانا؛
- ✓ شكل الملكية: مشروع فردي أو شركة أشخاص[1]؛
- ✓ كثافة العمل: تستخدم قانون إنتاجية بسيط نسبيا، مما يتناسب مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في معظم البلدان النامية.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية والتي نبرزها فيما يلي:

1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[2]:

1-1- المساهمة في الاقتصاد الوطني:

- تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك المباشر؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام والدخل الوطني لكل بلد وكذلك تساهم في تصدير المنتجات الغذائية والصناعية المختلفة؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استغلال الخدمات المحلية وخاصة في القطاع الفلاحي؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع هيكل الإنتاج لأنها لا تعتمد على إنتاج منتج واحد بل إنها منتشرة في مختلف أنواع الصناعات والخدمات المختلفة، وكذلك فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية وهذا يساعدها أيضا على مد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الصغيرة للمؤسسات الكبيرة. في هذه الحالة تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملة للمؤسسات الكبيرة؛

1-2- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية: وذلك من خلال سهولة انتشارها الجغرافي في المناطق النائية والصناعية بما يضمن تنمية مكانية عادلة ويقلل من التفاوت بين مختلف الأقاليم خاصة تلك التي لا تشكل عناصر جذب بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تبقى بعيدة عنها.

---

[1] فطم عبد القادر ، استراتيجية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة الاعمال ، جامعة الجزائر 3 ، 2011، ص 20.

[2] بولقصب وهيبة، زواغي نهى، مساهمة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة ،2019، ص 52.

1-3- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة من تضخم أو انكماش، فعند زيادة الطلب على السلع فإنها تعمل على زيادة حجم إنتاجها والعكس في حالة الركود الاقتصادي، وهذا ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.

1-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، فلها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانات المحلية المتاحة بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها مما يعطي ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية؛

1-5- جذب الاستثمارات الأجنبية: إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مجالا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا للخصائص التي تمتاز بها وهذا بشرط أن يتم توفير التسهيلات اللازمة والتعديل المستمر في إجراءات وقوانين الاستثمار الأجنبي والتي من شأنها أن تساهم في دخول الأجانب من المستثمرين من أجل الاستثمار في هذه الصناعات[1].

المطلب الثالث: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المشروع الصغير أو المؤسسة الصغيرة كما عرفها بنك الاحتياط الفدرالي بأنها "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق "

« Small Business is independentlly owned operated and which is not dominant in its field of operations ».

وفي كافة أنحاء ودول العالم تقوم جهات مختلفة بوضع معايير أو أسس من خلالها يتم تحديد ماهية المشروع الصغير وذلك من خلال تصنيف المشروعات إلى أنواع من حيث الحجم (كبيرو صغير) وكذلك من حيث النوع والنشاط.
وهذه المعايير والأسس تختلف من دولة إلى أخرى ومن هنا يأتي الاختلاف في تحديد المشروعات الصغيرة وهذا الاختلاف نابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية (السكانية) والاجتماعية. ومن هنا يأتي التصنيف[2] .

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني:

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي:

[1] هادية بوسعدية، الازهر ضيف، مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حمة لخضر الوادي، الجزائر ،06 -07 ديسمبر 2017، ص08.
[2] برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص32.

❖ **مؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة...الخ؛[1]

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقي هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة

❖ **الشركات والمؤسسات التي تعود ملكيتها الى شخص او أكثر:** عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة؛

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية: إن هذا التصنيف يمكن أن يأخذ المؤسسات الصغيرة شكل مؤسسات عامة او مختلطة، تعاونية ومؤسسات خاصة[2]:

- **المؤسسات العامة** : وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى دولة باسم مجتمع مثل الشركات الوطنية والولائية والبلدية ،وهي تدار وفق إجراءات وقوانين متميزة تحدد قواعد تسييره؛
- **المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات التي تأسس برأس مال مشترك ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، ذلك بنسب مختلفة يمكن أن تكون 15% للدولة و94% للقطاع الخاص وهي تدار بشكل مشترك ولكن مع بعض التدخل من قبل الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛
- **الجمعيات التعاونية:** تعد الجمعيات التعاونية مؤسسات برأس مال خاص وهي مشاريع اختيارية تقوم بين أشخاص تجمعهم مصالح مشتركة، هدف تلبية احتياجاتهم وتحسين ظروفهم المالية والمعنوية؛
- **المؤسسات الخاصة:** هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص أو أكثر، غالبا ما يكون هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن".

[1] زراية أسماء، اثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية المؤسسات ،2011، ص18.

[2] سامية عزيز ،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدنية بسكرة " ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 ، ص.44.

الشكل (01): تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

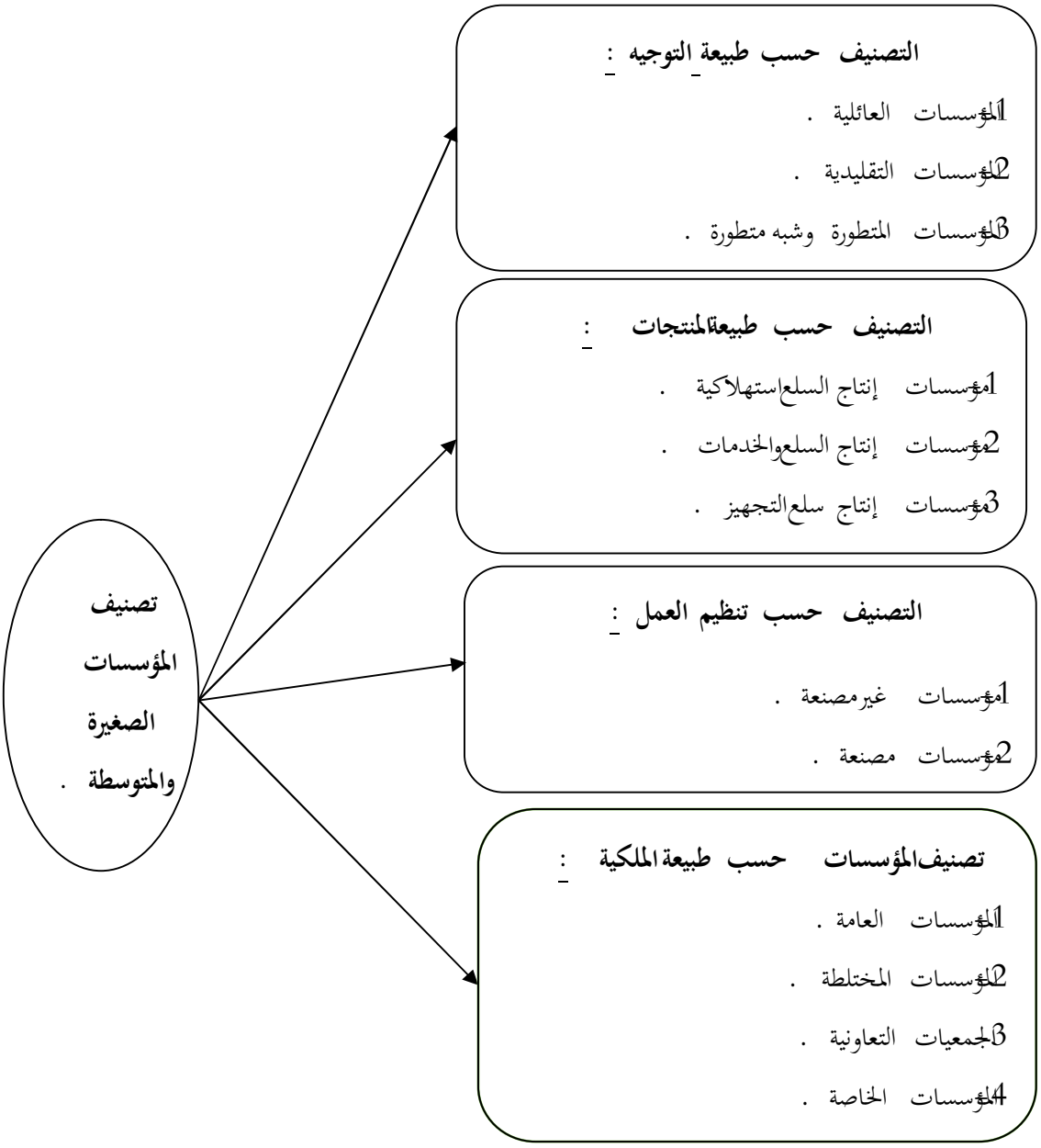

المصدر: حاجي ذهيبة، حبه نجوى، دور أجهزة الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)،2021/2020، ص20.

المبحث الثاني: الوسائل المنتهجة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في مرحلة دخول الجزائر الى اقتصاد السوق ابتداء من بداية التسعينات، اتّجهت للاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذّي ينطوي على فرص كبيرة للنّمو وتحقيق النجاعة الاقتصادية. وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التّي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وخاصة ما تعلّق بالجانب التمويلي الذي يعتبر تحدياً حقيقياً بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات. ومن هنا سوف نحاول التعرض، ولو باختصار، إلى مختلف برامج وهياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث سنتطرق في مبحثنا هذا إلى برامج الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا إلى هيئات وصناديق المؤسسات في الجزائر، وأخيرا سنتطرق إلى برامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة الجزائرية، إلى جانب سنها للنصوص التشريعية والقواعد المتضمنة في السياسة الاقتصادية وقوانين المالية، وإلى جانب التمويل البنكي لها، واستحداث مجموعة من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، ومن أبرز هذه الهيئات الداعمة نجد[1]:

1. وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"MIPMEPI"

Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de L investissement

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم, رقم 211/94 المؤرخ في 1994/07/18لتوسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم رقم التنفيذي رقم190/00المؤرخ في 11جويلية 2000 .تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار, لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] ديندان صلاح الدين, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و مالي، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان ،2016، ص25.

2. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat

تم انشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20 ـ329 المؤرخ في 22 نوفمبر2020 ، وماهي الا امتداد وتعديل واتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت بموجب المرسوم 96 ـ296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، و كون استحدثت هذه الوكالة غير التوجه الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب الى الاقتصادي ، و عليه تم ادراج مهام جديدة بالإضافة للمهام السابقة منها [1]:

- أعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع و تحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات؛
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءا على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/او الوطني؛
- السهر على عصرنة و توحيد معايير انشاء المؤسسات المصغرة و مرافقتها ومتابعتها ؛
- العمل على عصرنة ورقمنة اليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة

تشجيع تبادل الخبرات برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية و ترقية المؤسسات المصغرة[2].

4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:ANGEM

تمثل هذه الوكالة إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار وأنشئت في عام 2004، وتعمل على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل المشاريع تتطلب تمويلات أكبر، ولها فروع على المستوى المحلي موزعة عبر كافة أرجاء الوطن ومن مهامها الأساسية فيما يلي [3]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الإستشارة ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم وتبليغهم بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

[1] بودرة فاطمة ،فعالية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في بعث المؤسسات المتعثرة في الجزائر ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ، المجلد 06 ، العدد 1:(2022) ، المركز الجامعي آفلو ، ص112 -130 .

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 ،(2022) ، العدد 50 .

[3] حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 06-2017/12/07، ص 06 -07.

- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل إنطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز **100.000دج**، وقد تصل إلى **250.000 دج** على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز**1.000.000دج** موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك[1].

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع الإمتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا:

- الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطتكم؛
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛
- في حالة ما كنتم مؤهلين، يمكنكم الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، بعد انطلاق نشاطكم، يمكنك المشاركة في الصالونات عرض / بيع التي تنظمها الوكالة بشكل دائم، في جميع أنحاء الوطن.

جدول(04): جدول مختصر لنمطي التمويل

جدول مختصر لنمطي التمويل:

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100 000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 250 000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 1 000 000 دج	كل الأصناف	% 1	% 70	% 29	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع عليه[2]: 27 ـ 03. 2023 https://www.angem.dz/ar/home.php

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الموقع الرسمي: https://www.angem.dz/ar/home.php

[2] https://www.angem.dz/ar/home.php

4. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار :

بصدور قانون الاستثمار لسنة 2022، تم استبدال وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تهدف إلى تطوير الاستثمار الخام والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز، وذلك من خلال[1]:

تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:

- ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجانبية الجزائر، بالاتصال مع الممثليات الدبلوماسية و القنصلية الجزائرية بالخارج؛
- إعلام أوساط الاعمال وتحسيسهم؛
- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها؛
- الشباك الوحيد اللامركزية؛
- الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية[2].

تجدر الإشارة إلى أن للوكالة عدة مهام إلا أن المهمة الرئيسة للوكالة تتمثل في تطوير الإستثمار الخاص والعام سواء كان محليا أو أجنبيا من خلال المرافقة وتسهيل الاستثمار ومنح إمتيازات جبائية وأخرى جمركية للمستثمرين، تكريسا لمبدأ حرية الاستثمار ورغبة من المشرع في تطويره واستقطاب الاستثمارات ، قام بإصدار سلسلة من النصوص القانونية التي تقدم العديد من الإمتيازات والحوافز والضمانات إغراء المستثمرين، لسيما ما يتعلق منها بالمزايا الجبائية التي تضمنتها قوانين الضرائب أو الجمارك، بالإضافة إلى استفادة المشروعات الاستثمارية من عدة مزايا أخرى و الاعمال و التحسس في لقاءات الاعمال

[1] عمر تيمجغدين، الخيارات الاستراتيجية و أثرها على الأداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خبضر بسكرة، 2020.

[2] الجريدة الرسمية ،المادة 18 المضمن الاطار المؤسساتي ، العدد 50 ، 28 يوليو سنة 2022 ، ص7 .

المطلب الثاني: هيئات وصناديق دعم المؤسسات في الجزائر

تهتم هذه الهيئات على ضمان المخاطر المرتبطة بتمويل البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل تسهيل الحصول على الائتمان البنكي وتحسين العلاقة بين المؤسسة والبنك، ومن أهم هذه الصناديق[1]:

1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، تولى الصندوق ما يلي [2]:

التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات؛
- تجديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسات؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتنظيم المعمول به والتشريع؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:CNAC

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 00/94 المؤرخ في 16ماي 1996 المكلف بتقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية والمنصوص عليها في نظام التأمين على البطالة، إضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الإدماج في الحياة المهنية .وقد حدد المشرع السن اللازمة للاستفادة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2 ما بين 11 إلى 50سنة، بعدما كان في السابق من 35 إلى 50 سنة .

مهامه: تتمثل فيما يلي:

- يضبط باستمرار بطاقية المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛

[1] بلعميري عسري، مرجع سابق، ص52.

[2] محمد زيدان، الهياكل و الاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف ، العدد السابع ، ص126.

- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- يساعد ويدعم، بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.؛
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
- يؤسس ويحفظ صندوق الإحتياط حتى يمكنه من مواجهة إلتزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية[1].

3- المشاتل وحاضنات الأعمال: تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 2003 [2]المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وعرفت بموجب هذا المرسوم في المادة الثانية بأنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي." وتتخذ مشاتل المؤسسات أحد الأشكال التالية:

- **المحضنة**: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط**: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات**: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
- **مراكز التسهيل**: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وعلى غرار الحاضنات، تمثل مراكز التسهيل هياكل دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تختلف من حيث أهدافها، والتي تتمثل في تطور ثقافة المقاول، وضع آجال يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين، مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الاقتصاد الوطني والدول[3].

---

[1] بالة خولة، بلال مريم، دور اليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية ادرار -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر الاكاديمي ، إدارة اعمال ، جامعة احمد الدارية ، 2021، ص 30

[2] - لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد حسن العربي، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة دولة ال جزائر، مؤتمر علمي بعنوان دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسط ة في الاقتصاد الليبي، جامعة المسراتة ،21-09 -2019، ص 178.

[3] حدة عابد ،دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية -دراسة حالة مشتلة المؤسسات- محضنة أم البواقي-، مذكر ة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادي ة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيد ي، أم البواقي، الجزائر ،2016-2017، ص25-26.

المطلب الثالث: برامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل إرساء قواعد اقتصاد السوق مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بوتيرة سريعة خلال السنوات الأخيرة، يتعلق الأمر بتحضير وتكييف الاقتصادا الجزائري لتحديات السياق العالمي وإكمال إستراتيجية تحرير الاقتصاد، وقد شرعت الحكومة الجزائرية في عدة إصلاحات من أجل تأسيس اقتصاد سوق، تعزيز المبادرات الخاصة وتحسين التنافسية والاقتصاد الوطني. وفي إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت الجزائر في تطبيق برامج أعدت خصيصا لذلك.

1. **برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة المالية للاتحاد الأوروبي التي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية. وقد تم بموجب برنامج ميدا خلال الفترة ما بين 1776-1881 تقديم معونات قدرها 1116 مليون دولار، وقد صاحب هذا المنح التي قامت من ميزانية الإتحاد الأوروبي عمليات إقراض كبيرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، ويعد برنامج ميدا المبدأ المندرج في إطار التعاون الأورو-المتوسطي خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وفي إطار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تأهيل إلى غاية 1881 حوالي 188 مؤسسة[1].

ويهدف برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة-ميدا 1-بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي إلى ما يلي:

- تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني.
- تأهيل 18 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة) 1868 / 1861(وبتخصيص غلاف مالي يقدر ب 9,1 مليون أورو، أي ما يعادل 191 مليار دج.
- يرتكز على تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتموضع بالسوق الداخلية والدولية أيضا، وبالتالي الإستفادة من العروض الممنوحة عبر الإتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية، وهو ما التزم به الاتحاد الأوروبي في مرافقة الجزائر في مجال تأهيل المؤسسات وبميزانية إجمالية قدرت ب 111 مليون أورو، أي حوالي 11 مليار دج.

2. **برنامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل** الشراكة أحسن فرصةٍ للتعاون من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوصول إلى تحقيق الأهداف الرامية إليها؛ وذلك أنه من خلال

[1] بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 32/32أبريل 3002، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص02.

الشراكة يمكن الإستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة في مجال التسيير، والتنظيم، ونقل المهارات، وإدارة الأعمال. وعلى الصعيد الميداني تبذل الجزائر مجهوداتٍ معتبرة في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر[1]:

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية؛
- التعاون الجزائري الألمان؛
- تعاون مع البنك العالمي.

المبحث الثالث: المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لحداثة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فهو يعاني من عدة مشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف متخذي القرارات في الميدان الاقتصادي قصد تنميتها وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني، سنحاول أن نبرز في هذا المبحث أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع، حيث سنتطرق في مبحثنا هذا إلى معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم التطرق إلى عوامل وأسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا سنتطرق إلى إيجابيات وسلبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشكلات التي من شأنها التأثير على الدور الذي يلعبه هذا القطاع، وبخاصة أنه ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني كبديل لتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات في ظل ما يشهده هذا الأخير من اضطرابات من شأنها التأثير السلبي على عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يواجه مشكلات عديدة وعلى أصعدة مختلفة، لعل من أهمها ما يلي:

1) مشكل التمويل:

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدارتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي "**l'auto financement**" عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم[2].

[1] رحاحلية بلال، فرج شعبان، مداخلة بعنوان:" اليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات "،جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق اهراس، ص14 .

[2] زويتة محمد صالح ، مرجع سابق ، ص23.

نلاحظ هنا أنّ المؤسسات ص و م لها طريقة خاصة في التمويل، ذلك أنّ الحصول على القروض المصرفية يستوجب – فضلا عن دارسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع–توفر الضّمانات اللازمة، والتي غالبا مالا تكون متاحة، لكن معظم الدارسات المهتمة بالمؤسسات ص و م، ترى أنّ مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسّعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي، فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية، فهي ظاهرة عادية لا تحتاج إلى شواهد، فالدّارسات التي أعدّها البنك العالمي تثبت بأنّ المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة

في البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها، والبنوك التجارية تفضّل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية، وذات السمعة الجيدة، وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات.

أمّا فيما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره وإنعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظار للوضعية الراهنة للاقتصاد، فجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما أنّ هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار، سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدارته الإنتاج.

2) مشاكل إدارية:

وهي عوائق متعمقة بثقل الإجراءات الإدارية المعتمدة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة في الساحة الاقتصادية. فالتعقيدات وثقل الإجراءات الإدارية المتبعة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات متضمنة في المراحل الرئيسية لتأسيس المؤسسة. وتتلخص إلى المشاكل الإدارية في كل من أعمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية حيث أنه تبدأ مظاهر سوء الإدارة في أعمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل وغياب الرقابة والمتابعة وتفقد سير العمل والإشراف لسد كل الثغرات الإدارية في الوقت المناسب إضافة إلى جملة أخرى من المعوقات الإدارية كنقص الخبرة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والإفتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج والإفتقار إلى دارسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة حيث أن كل هذه المعوقات تعتبر بمثابة مقدمات لجملة من المشاكل الإدارية التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة وزوالها .[1]

3) مشكل نقص الخبرة والمعلومات:

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحة...)، إلاّ أنّ نقص المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية و التسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذي يعملون فيه، كما أنّ جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود

[1] حنيفي امينة ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين النظرية و التطبيق ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2018 ، ص 87.

شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجؤون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرّضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق.

4) قلة المعلومات:

تتجلى المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

– اتخاذ القرار السياسي والإداري، ومعرفة القدرات تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية الموجودة في التوسع؛

ولكن في موضوع المعلومات الاقتصادية هناك أكثر من صعيد:

- غياب المتابعة عن طريق التحريات الميدانية المختلفة؛
- غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين مين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات وخاصة المصغرة؛
- عدم التنسيق بين المصالح الوزارية المختلفة.

– اختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، أدّى إلى تضارب في تقديم الإحصائيات بين الهيئات التالية:

- ✓ وازرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)؛
- ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)؛
- ✓ غياب ثقافة المؤسسة، رغم أنّ المجتمعات المتطورة قد حققت إنجازات ونجاحات بفضل العلوم التي وصلت إليها، والقدرات التي حققت من ورائها.

وما نلاحظه بالنسبة للنظام المعلوماتي الجزائري هو عدم توفر قاعدة بيانات متجدّدة وصحيحة لدعم عملية إتخاذ القرارات، وكذا التضارب الشديد الكائن بين المعلومات المصرح بها من طرف جهات مختلفة ويرجع ذلك إلى [1]:

- تجاهل أهمية استخدام المعلومات في حلّ المشاكل التي تعترض المستثمرين وعدم القدرة على تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة؛
- غياب الخطط القائمة على دارسات واقعية متكاملة من خلال خبرات متخصّصة لدارسة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات؛

5) قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية:

حيث تعتبر قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية من بين أهمّ المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ارجع للأسباب التالية:

– عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيّرين أكْفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال؛

– نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق فيما بينهم؛

– خوف الكثير من المؤسسات المصغرة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنّهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنّه في ظروف ومعطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتّى الاقتصاد برّمّته' تؤدي هذه الوضعية من نقص معلومات وخبرة تسييرية إلى توقف مسار الإستثمار في مجال المؤسسات ص و م، وهذا ما حدث فعلا في الجزائر إذ توقفت عدّة مؤسسات إنتاجية (1800 مؤسسة)، بينما غيّرت أخرى نشاطها إلى: استيراد، فندقه، تجارة ... لما تتميز به هذه الأنشطة من سرعة في الإنجاز، بالإضافة إلى الحصول على الربح السريع[1].

6) المشاكل الإجرائية والأجهزة الحكومية:

ترتكز على المشاكل التي قد تنتج من خلال الإجراءات والمعاملات الروتينية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمرتبطة أساسا بعلاقتها مع الهيئات الحكومية، وتتلخص هذه المشاكل فيما يلي:

1– مشكلة الحصول على تراخيص التشغيل:

يقتضي منح تراخيص التشغيل استيفاء صاحب المؤسسة لاشتراطات صحية وأمنية معينة تستغرق وقتا طويلا، بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من تحقق الإشتراطات، خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص. وعادة ما يجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الأمنية والصحية نظرا لضيق مساحات الورش والمحال الصغيرة من ناحية، و لارتفاع تكلفة توفيرها من ناحية أخرى، مما يعرضهم لمخالفات وجزاءات لعدم مراعاة الإشتراطات الواجبة، كما يضطر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العمل بصورة غير رسمية (أي دون الحصول على ترخيص رسمي لمزاولة النشاط)، مما يؤدى إلى عدم استقرار أوضاع المؤسسات وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستوى جودة السلعة أو الخدمة المقدمة، حيث يتردد صاحب هذه المؤسسة في تطوير النشاط تخوفا من احتمال اكتشاف وضعه غير . القانوني وحرمانه من الاستمرار في العمل.

2– مشكلة التأمينات الاجتماعية:

في كثير من الأحيان فإن هيئات التأمين تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس التعامل المخصص للمؤسسات الكبيرة، دون مراعاة لخصوصية هذا النوع من المؤسسات، بل قد لا توفر لها حتى تلك الإعفاءات والتسهيلات التي قد تخص المؤسسات الكبيرة، مما يزيد من أعباء هذه المؤسسات ويقلل من فرص نجاحها حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية

[1] زويتة محمد صالح ، مرجع سابق ، ص 29.

على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم، وقد يتقاعد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية، أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين، أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها ا، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفر لديهم السيولة الكافية، مما يعرضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباء جديدة عليهم.

3- مشكلة الضرائب:

يعتبر النظام الضريبي أحد أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب هذه المؤسسات من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة لمصالح الضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات. كما يلاحظ عدم مسك بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة.

المطلب الثاني: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عوامل النجاح تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أهدافها، رغم تعرضها للفشل ومن هذا المنطلق نذكر منهما ما يلي [1]:

أولا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تزداد فرص نجاح الأعمال بصورة عامة إذا تم الاهتمام بالخصائص التالية[2]:

1. **المالك والمالك لديهم أهداف محددة:** يعرف مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة من قبل ،ما هي الأهداف العامة للمنظمة؟ لماذا وجدت المنظمة؟ وماذا تخدم؟ ما هي أهداف الأفعال في الأمد القصير؟

إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح وأن العاملين لم تناقش معهم ويستوعبوها بما فيه الكفاية، فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.

2. **المعرفة الممتازة بالسوق:** وجود السوق بمعنى عدد كافي من الزبائن، يتطلب الأمر خلق الأسواق حتى لو بدت ضمنية غير ظاهرة في بداية الأمر أو أن بعض ما تنتظره الأسواق لم يتحقق بعد ولم يصل إلى حد الإشباع والرضا المطلوب تستطيع الأعمال المتوسطة والصغيرة بواسطة منتجاتها السلع والخدمات وسلوكيات عامليها وردود أفعال المنافسين لها، النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها؛

[1] بولقصيب وهيبة، زواغي نهى، مرجع سابق، ص22.
[2] بن الشيخ حسين جويد، مرجع سابق، ص08.

3. قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز خاص: تقدم المنظمة وتجلب شيء جديد أو أصيل للسوق حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المنظمة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة.

4. آليات إدارة متكيفة مع التطور: إن نجاح الأعمال الصغيرة يتطلب وجود قابليات استيعاب وفهم جيد للتطور مرتبط الجوانب التنظيمية والإدارية، إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد أرس المال الكافي للبدء بالأعمال ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال الإلزام للقيام بالعمل، وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك[1].

5. الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم: إن الأعمال الصغيرة قد يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قابليات وقدرات .إن العاملين يمثلون أهم موارد في المنظمة فيكفي أن تمتلك المنظمة الموارد الملموسة مثل: الأموال والمباني والأراضي، بل أصبحت الموارد غير الملموسة مثل: العاملين تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية للمنظمة ويعبر اليوم عنها بكونها في رأسمال فكري حيث المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المنظمة.

6. قدرات ومهارات متنوعة لدى الإدارة وخصائص لدى المالكين والمديرين تساعد على نجاح المنظمة الصغيرة:

إن امتلاك رسالة ورؤية واضحة يتقاسمها الجميع شرط ضروري لزيادة تحفيز العاملين والاندماج بالعمل، ويرتبط نجاح الأعمال الصغيرة بجانبين: الأول يرتبط بكفاءة الإدارة، والجانب الثاني يرتبط بمجموعة من العوامل المساعدة من قبيل تحديد الأهداف وحسن استيعاب المهام والأنشطة الإدارية. ونجاح الأعمال الصغيرة وخاصة بعد استمرار تطورها ونموها يتطلب من صاحب العمل مؤهلات متعددة ومتنوعة ويتجسد هذا عندما يتطلب الأمر منه القيام بدور قيادي للإدارة العليا، بالإضافة إلى العمل وفق مستوى الإدارة الوسطى وكذلك المستويات الدنيا) التشغيلية (وهذا يستدعي قدرات عالية وخبرة جيدة.

[1] بولقصب وهيبة، زواغي نهى، مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحفيظ بولصواف ميلة، 2018، ص20.

ثانيا: أسباب الفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

احتمالات فشل المشاريع الصغيرة وخاصة في سنواتها الأولى تكون عالية جدا، وقد تعود أسباب ذلك لمحدودية الموارد، وافتقارها إلى استقرار المالي وفيما يلي سنتطرق إلى بعض العوامل المؤدية إلى فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1]:

1- **نقص الخبرة** : على الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بالمشاريع الصغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه إذا ما كان المطلوب مثال العمل في مجال تجارة التجزئة في الملابس، فإن على الشخص الذي يفكر بالبدء بمشروع في هذا المجال العمل أول في متاجر تجارة التجزئة للملابس للحصول على الخبرة حول طبيعة العمل، وتعتبر الخبرة في العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع .

2- الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي: العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الإستراتيجي اعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء

والاستمرار ، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق التنافسية في السوق والمحافظة عليها حيث إن وضع خطة إستراتيجية تؤدي لتمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عمله.

3- النمو غير المسيطر عليه: يعتبر النمو حالة طبيعية ومرغوب بها في كل منشآت العمال، لكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطر عليه، فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة، أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع، وليس عن طريق الإقتراض .كما أن التوسع يتطلب تغيرات أساسية في تركيب المشروع، أسلوب العمل، حجم المخزون السلعي، إجراءات الرقابة المالية، وتعيين أفرادا جدد إلى جانب مجالات أخرى عديدة ومن أهم التغيرات الأساسية المطلوبة في التوسع هي التغيرات في الخبرات الإدارية حيث أن بزيادة حجم العمال وزيادة تعقيده تزداد المشاكل وتتعقد مما يتطلب من المدير تعلم كيفية التعامل معه؛

4- الموقع غير الملائم: تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن، وغالبا ما يتم اختيار موقع العمل بدون دارسة جيدة وبدون بحث وتخطيط إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعا معينا فقط لمجرد وجود بناية شاغرة، إن عملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ويجب أن ال يترك للفرصة وتظهر أهميته ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي تكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع؛

5- سوء الإدارة المالية: الأداة القوية هي مفتاح النجاح في المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدير الفعال هو ذلك المدير الذي يدرك أن العمل الناجح يتطلب السيطرة المالية المناسبة.

[1] بولقصب وهيبة ، زواغي نهى ،مرجع سابق ، ص25.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: إيجابيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل فيما يلي[1]:

- **سهولة التأسيس:** يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به وحتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة. نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها، مثلا في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إداريا أقل من 42 ساعة؛
- **الإستقلالية في الإدارة:** تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة؛
- **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي:** يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار؛
- **المرونة الكبيرة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف؛
- **مركز للتدريب الذاتي:** إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة[2].
- **القدرة على جلب المدخرات:** لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الإستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع. وهذا ما يتلائم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم .

[1] سليمي اسعديت ،صايش ليندة، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزوو، 2017 ، ص 88.
[2] سليمي اسعديت ، مرجع سابق، ص89.

- ❖ **قصر فترة الاسترداد:** فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية وقصر هذه الفترة هو نتيجة: صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج. وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.
- ❖ **انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام الكثيف لعنصر العمل، لاسيما في المؤسسات الحرفية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة، كما أدى هذا الانخفاض إلى استعمال أقل للتكنولوجيا مما يجنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة.
- ❖ **حرية الدخول والخروج من السوق:** نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة.

سلبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل في مجموعة جمل كالتالي[1] :

معدلات الفشل العالية: من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام ،50%منها لا تبقى لأكثر مـــن سنة ونصف، وأن 20%منـها تبقـــى لأكثر مـــن 01 سنوات.

- **الاعتماد على الخبرات الذاتية:** نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة؛
- **انخفاض مستوى التكنولوجيا:** لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاص عال؛

[1] عمار شلابي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 5، ماي 2010، ص 26.

- **تعدد أشكال الملكية:** تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير؛
- **انخفاض وفورات الحجم:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة إستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات هو وفورات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية؛
- **انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث[1].

[1] براشن عماد الدين، ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص217.

خلاصة الفصل

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال دورها الفعال في جذب المدخرات، وتحقيق التوازن الجهوي ودورها في تشجيع الصادرات، بالإضافة إلى مساهمتها في مجال الابتكارات.

وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، مثل: سهولة تأسيسها وقلة رأس مالها، وتواضع إمكانياتها ومرونتها الكبيرة.

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال بعدة مراحل، حيث كانت معظم المؤسسات مملوكة من طرف المستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، ليتطور تعدادها بمرور الوقت ويشمل القطاع العام والخاص ،وازدادت أهميتها من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل وكذا خلق قيمة مضافة ، غير أ نها تعايشت مع مجموعةٍ من المشاكل التي تستدعي وقفة؛ لمعرفة موضع التقصير، وذكر المشاكل هنا يعد من أهم الخطوات في سبيل التوصل إلى حلولٍ مستقبلاً، كما رأينا الدعم الكبير الذي تلقته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوزارة المكلفة لقطاع، ومختلف الهيئات الحكومية المتخصصة لدعم هذا القطاع، من بينها بعض الوكالات الخاصة بدعم الاستثمار في هذا المجال، لإضافة إلى مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال؛ هذه الهيئات تتماشى والإجراءات التي اتخذتها الجزائر، لتنمية هذا القطاع، كآلياتٍ لترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره الكفيل بتهيئتها؛ هذه الآليات جاءت كحلول أو تذليلٍ للمشاكل التي كنا تطرقنا لها فيما سب

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

إن موضوع المؤسسات الناشئة من المواضيع الحساسة والهامة في اقتصاديات الدول حيث تتمتع باهتمام كبير من قبل دول العالم وذلك لأهميتها القصوى التي تلعبها في المجال الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مساهمتها في تحقيق التوازن الإقليمي ورفع الناتج الوطني والحد من البطالة.

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول يوضح الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة بحيث سنتطرق في مطلبه الأول إلى مفهوم وخصائص المؤسسات الناشئة، أما المطلب الثاني يوضح دور وأهمية المؤسسات الناشئة، أما بالنسبة للمطلب الثالث سنتطرق فيه إلى الوسائل الاقتصادية لتمويل المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني سنتعرف فيه على الآليات القانونية لدعم وتشجيع المؤسسات الناشئة، حيث سنتطرق في مطلبه الأول إلى حاضنات الأعمال كأداة لدعم المؤسسات الناشئة، وفي المطلب الثاني الهياكل الاقتصادية الداعمة للمؤسسات الناشئة، أما بالنسبة للمطلب الثالث فسنتطرق فيه على الدور التنموي للمؤسسات الناشئة.

المبحث الثالث سنتطرق فيه إلى الصعوبات التي تعترض المؤسسات الناشئة ففي المطلب الأول سنتطرق إلى التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، والمطلب الثاني سنتطرق إلى أسباب فشل المؤسسات الناشئة، وأخيرا المطلب الثالث سنتطرق فيه إلى متطلبات نجاح المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

تسعى المؤسسات الناشئة startup في طبيعتها إلى تقديم حلول و طرح خدمات رائدة في السوق وهي من أحد سمات العصر الحديث حيث أنها تعمل على إيجاد حل مشاكل ليس لها حلول و إيجاد حلول أفضل من الموجودة في الوقت الحالي، حيث تتسم بالإبداع والقدرة على إحداث تأثير كبير ولا يكون الحل فيها واضحا ولا يمكن ضمان النجاح، كما تتميز هذه المؤسسات بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة و إمكانية نموها، أو إغلاق أبوابها والخسارة، كما يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة start-ups على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال وهي تتطلب بالمقارنة مع الأرباح، ففي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم وخصائص المؤسسات الناشئة، وكذا أهميتها ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ومن ثم سنتطرق إلى الوسائل الاقتصادية لتمويل المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الناشئة

الشركة الناشئة startup company هي شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير والتي غالبا ما تكون حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق و أصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم عندما تم تأسيس عدد كبير من شركات الدوت كوم. يقوم المؤسسون بتصميم الشركات الناشئة لتطوير نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال وبالتالي فإن مفاهيم الشركات الناشئة وريادة الأعمال متشابهة و مع ذلك تشير روح ريادة الأعمال إلى جميع العمال الجديدة بما في ذلك العمل الحر والأعمال التجارية التي لا تنوي أن تنمو بشكل كبير أو أن تصبح مسجلة في حين تشير الشركات الناشئة إلى الشركات التي تنوي أن تتخطى المؤسس المنفرد، ولديها موظفون وتنوي أن تنمو بشكل كبير.

أولا: مفهوم المؤسسات الناشئة

لم يحضى بعد مفهوم المؤسسات الناشئة بتعريف موحد من قبل الباحثين حيث و في هذا المطلب سوف نتطرق لمجموعة من التعريفات المختلفة للمؤسات الناشئة.

يعرفه القاموس الفرنسي la rousse :هي المؤسسات الشابة entreprise jeune المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة، تمثل المؤسسات الناشئة start ups بشكل خاص الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة، الذي يسير تطوره جنبا إلى جنب مع تطور الإنترنت. وبما أن استدامة ونمو هذه المؤسسات لا تزال غير مؤكدة، فإنها تستفيد من مصادر محددة

للتمويل. هذه هي شركات رأس المال الاستثماري التي تجمع الأموال اللازمة لتطوير الأعمال، يرتبطون بإدارتها ويتقاضون أجورهم عندما يصلوا إلى مرحلة النضج. يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون موارد كبيرة أن يدعموا هذه المؤسسات الصغيرة يمكن إدراج المؤسسات التي اكتسبت مصداقية معينة في الأسواق المالية، ولا سيما في ناسداك أو في الحالة الفرنسية، في سوق الأسهم الجديدة.[1]

حسب القاموس الإنجليزي تعرف المؤسسة الناشئة start-up: هي مشروع صغير في بداية مهده، وتتكون كلمة start-up من جزئين start وهي الإشارة إلى فكرة الإنطلاق و up والذي يشير لفكرة النمو القوي.[2]

بدأ استخدام المصطلح start-up مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر capital-risque ليتم استخدام هذا المصطلح بعد ذلك.

كما عرفها Paul Graham في مقاله حول النمو growthعلى أنها شركة صممت للنمو بسرعة، أي (growth=start-up) ولكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (start up company) في حد ذاتها.

غير أنه ليس من الضروري أن تكون هذه المؤسسات تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن يكون تمويلها من قبل مخاطر أو مغامر (venture funding) الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، أي شيء آخر يرتبط بالمؤسسات الناشئة start ups يتبع النمو.

حسب Eric Ries أحد المنظرين لهذا المفهوم في كتابه: The lean startup المؤسسة الناشئة هي كيان بشري صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة.[3]

وبحسب paul graham، أيضا فإن النمو الجيد يكون بنسب أسبوعية بين 5% و 7%، وأحيانا بشكل استثنائي . 10%

وبحسب باتريك فريدسن Patrick fridenson أن تكون الشركة الناشئة لا تتعلق بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، ويجب أن تتضمن وتستوفي الشروط الأربع التالية:[4]

---

[1] LAROUSSE, (2020) , http : //www.larousse.fr. consulté le 05/03/2022, sur http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/start-up/93701.

[2] Cambridgedictionary. (2020). Consulté le 05/03/2022, sur http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/startup.

[3] هشام بروال، جهاد خلوط، 2017، التعليم المقاولاتي وحتمية الإبتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد20 –العدد03، ص20 .

[4] - Wydden. (2019, 07, 14). Dis, c’est quoi une start-up . consulté le 10/03/2022, sur https://wydden.com/dis-c’est-quoi-unestartup.

- ✓ نمو قوي محتمل.
- ✓ استخدام تكنولوجيا حديثة.
- ✓ سوق جديد مع صعوبة تقييم المخاطرة.

ومن خلال هذه التعريفات استخلصنا تعريف للمؤسسات الناشئة و هي متمثلة في شركات حديثة النشأة تم بنائها من فكرة مبتكرة و ريادية إبداعية و لديها احتمالات كبيرة النمو في وقت قصير جدا.

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص و التي وردت في عدة تعاريف تتمثل فيما يلي :[1]

- **مؤسسة حديثة التكوين، شابة و مؤقتة:** فمعظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أنها تبدأ كأفكار مفترضة من قبل صاحبي المشروع، قبل أن تسجل قانونيا، وبالتالي فهي شابة وتكون فترة معينة ثم تنتقل للتخرج، لتصبح مؤسسة كبيرة أو تتعرض للفشل وتنتقل إلى فرصة أخرى.
- **الابتكار:** من المميزات أيضا القدرة على الإبداع و الابتكار و التطوير الدائم بحيث تكون لها القدرة على خلق منتج جديد أو تطوير منتج قديم بمواصفات جديدة، بخدمة جديدة وطريقة توريد جديدة إلى غير ذلك.
- **القدرة العالية على النمو و التطور:** أكثر صفة تتشارك بها المؤسسات الناشئة هي القدرة على النمو و اكتساح السوق وتحقيق إيرادات سريعة وكبيرة جدا مقارنة بتكاليف التأسيس والعمل وهي ما يشجع أصحاب الأموال على تمويلها، فهي مؤسسات تتطور سريعا ولها القدرة على توليد أرباح كبيرة جدا.
- **الخطر:** ونقصد بها العمل في ظل ظروف عدم التأكد الشديد لأنها ترتكز على الابتكار في سوق غير موجود أو غير مشبع ومنه صعوبة القيام بأبحاث السوق نظرا لقلة المعلومات وهو ما يجعلها تعمل في المجهول.
- **التنوع السوقي:** لقد تألفت المؤسسات الناشئة في مجال التقنية التكنولوجيا فقد اتجهت نحو الأسواق الرقمية أما انشارها فهي حاليا تخترق أسواق تقليدية مثل الفلاحة والصناعة والتعليم وغيرهم.
- **المجموعة:** نجد أن رائد الأعمال يقوم بتكوين فريق بهدف تخصيص الإمكانات كل على حسب مهارته في مجاله خاصة أن أغلب أصحاب المؤسسات الناشئة شباب جامعي أو خريج جامعات عادة ما تكون خبرته قليلة حيث يعملون على تحقيق التكامل بين أعضاء الفريق لإنجاح الفكرة إطلاق مؤسستهم.

[1] حسين يوسف، صديقي إسماعيل: دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد08،العدد01، 2021، ص 73-74 .

- **التركيز على المنتج / خدمة واحدة:** في هذه الحالة يتم تركيز رائد الأعمال على الفكرة المبتكرة ويطورها حتى لا يتشتت ذهنهم، من أجل الوصول للمطلوب.
- **رؤوس الأموال والمستثمرين:** عادة ما يبدأ رائد الأعمال بالاعتماد على التمويل الذاتي أو من طرف الأصدقاء والعائلة، حيث نجدها تتجه نحو نوعين من المستثمرين خاصة: أصحاب رأس المال المخاطر الذين يوفرون لها رأس المال يسمح لها بالنمو والتطور.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة و دورها في تحقيق أبعاد التمنية المستدامة

أولا: أهمية المؤسسات الناشئة

تكتسي المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي و ذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية و تبرز أهمية الشركات الناشئة في: [1]

1. **خلق الوظائف و تخفيض مستويات البطالة:** تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل، و قد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة لمؤسسة فوكمان حول أهمية الشركات الناشئة في خلق فرص العمل تمكن الباحثون من إثبات أن الشركات الناشئة خلقت 5 ملايين فرصة عمل سنويا خلال الفترة 1992-2005 و هو مستوى أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات الأخرى.

2. **زيادة إنتاج السلع والخدمات:** وفقا لـــ Ritchi و swisher من مركز IDEA) intercommunale de développement économique et d'aménagement: فإن الشركات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متانسب مع حجمها و هذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، و في تقرير صدر عام 2017 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب لإحصاء الأمريكي وجد الباحثون أن الشركات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة الشابة، و تقدم مساهمات غير متناسبة في نمو السلع و الخدمات.

[1] بوصوار لميس، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، ص10.

3. **إحداث تأثير إيجابي في المجتمع:** نظرا لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع و خلق عقلية جديدة تماشيا مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعملهم و تطويرهم الوظيفي.

4. **فتح أسواق جديدة:** تخلق الأسواق الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، و غالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا جديدة تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالشركات الناضجة، و هو ما يدعم المنافسة و يدفع الاقتصاد نحو التطور.

5. **تعزيز البحث العالمي:** يمكن للشركات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث و التطوير لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية و الخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث و التطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار و يحافظ على نمو الشركة، و يساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد و المؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة.

ثانيا: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

ينتج عن التوسع في إقامة المؤسسات الناشئة وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها و تطويرها، أثار اقتصادية و اجتماعية وبيئية فكلما كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما تضاءلت سلبياته و توسع نطاق إيجابيتها، يؤكد العلماء أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا، إنما ذوي الأفكار الريادية و المبتكرة إن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين و أصحاب الأفكار الإبتكارية الجديدة و المتميزة، و في هذا الصدد يشار إلى أن دعم المؤسسات الناشئة له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، ونجاح إقامة المؤسسات الناشئة يحقق الأهداف التالية[1] :

[1] بوشارية عبد الرزاق وآخرون، المؤسسات الناشئة كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكارية، تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي- الجزائر،2021-2022، ص33.

1- على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة

يمكن استعراض الذي يمكن المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الذي في ما يلي:

- ✓ **زيادة الناتج المحلي**: تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي و ذلك من خلال عملها على توفير السلع و الخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطنين كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسبا للتجديد و الابتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أن إنتاجية العامل باستمرار بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني ، و تؤدي هذه العوامل المجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي و تنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.
- ✓ **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية**: تعمل المؤسسات الناشئة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار و نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من المؤسسات، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها.
- ✓ **تنوع الهيكل الصناعي**: تؤدي المؤسسات الناشئة دورا هاما في تنويع الإنتاج و توزيع مختلف الفروع الصناعية، و ذلك نظرا لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات و تعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا على تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.
- ✓ **خلق فرص عمل و إيجاد أسواق جديدة**: فالمؤسسين ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة و الخدمات و غيرها، و هذا ما يتيح الفرصة لتوظيف الآلاف من العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم، و كذلك استغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد و خلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

2- على المستوى البيئي للتنمية المستدامة:

والتي تعبر عن التزام إدارة المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات ممارسة نشاطها الاقتصادي، و ذلك من خلال:

- ✓ **الإنتاج الأنظف:** يعرف على أنه التطور المستمر في العمليات الصناعية و المنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية و منع التلوث و ذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئية، و من أهم فوائد الإنتاج الأنظف: استيراد الموارد الطبيعية عوضا من إتلافها أو إهدارها الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة و المياه، زيادة القدرة الإنتاجية و تحسين جودة المنتج، الالتزام بالقوانين البيئية، و الملاحظ لطريقة الإنتاج الأخضر أنها تضفي مجموعة من المراحل على طريقة الإنتاج العادية، بل أن دورة حياة المنتج ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات و المخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي.
- ✓ **التسويق الأخضر:** بسبب تعرض التسويق الحديث إلى انتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات و قيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، و على ضوء التطورات العالمية بدأت منظمات الأعمال بإعادة النظر لمسؤوليتها الاجتماعية و الأخلاقية في ممارساتها التسويقية، بدا الاهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول لتلك الآثار الاجتماعية و البيئية السلبية، و يتمحور حول الإلتزام القوي بالمسؤولية، و عليه فهو عملية تطوير و تسعير و ترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة.
- ✓ **إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها:** أصبح التركيز على تصميم و إنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى، و ذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي أن هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات.
- ✓ **إعادة تشكيل مفهوم المنتج:** يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الإلتزام البيئي بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، و استهلاك الحد الأدنى منها، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، و خاصة المعمرة منها لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها و إعادتها إلى الصناعة مرة أخرى، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة و قابلة للتدوير.
- ✓ **وضوح العلاقة بين السعر و التكلفة:** يجب أن يعكس المنتج تكلفته الحقيقية أو القريبة منه، و هذا يعني سعر السلعة يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر.

- ✓ **جعل التوجه البيئي أمرا مربحا:** لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، وخاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين و تحويلهم التدريجي إلى مستهلكين خضر و بالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا خاصة في المدى الطويل.

المطلب الثالث: الوسائل الاقتصادية لتمويل المؤسسات الناشئة

يعـد تمـويل المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لوجودها وبالتالي نموها وازدهارها، لا سيما نجاح منتجاتها ومنه استقرارها في السوق، ولتحقيق هذا الهدف أقر المشرع تخصيصات خاصة بموجب نصوص قانونية تحدد كيفية لاستفادة منها والإجراءات الواجب إتباعها بالإضافة إلى المتابعة ومراقبة المؤسسة الناشئة المستفادة من الدعم المالي، بالإضافة إلى الوسائل التمويلية التي تتم عن طريق البنوك المختلفة ومنه نذكر هذه الوسائل:[1]

1. تمويل الدولة للمؤسسات الناشئة بموجب تخصيصات خاصة

قام المشرع بإنشاء صناديق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم نشاطها الاقتصادي بموجب عدة مراسيم تشريعية لتسيير قروض الاستثمار وهي المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي "FGAR "والمرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "CGCI" . وباستحداث المؤسسات الناشئة تم إنشاء صناديق داعمة لهذه المؤسسات الناشئة Start up بمقتضى للمادة 131 من قانون المالية رقم 19-14، المعدلة والمتممة بقانون المالية رقم 20-07 بقولها ينشأ حساب تخصيص خاص في الخزينة رقمه 150- 302 وعنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية"للمؤسسات الناشئة"

"start up". ويقيد في هذا الحساب في باب النفقات ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة "المؤسسات الناشئة" " start up"، ووضع نسب تحفيزية للقروض البنكية، بالإضافة إلى تمويل التكوين واحتضان للمؤسسات الناشئة "start up" وبذلك يكون الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب، ومنه يحدد شروط وكيفيات وسير حساب التخصيص عن طريق التنظيم.

وتجسيدا لذلك جاء المرسوم التنفيذي رقم 21-303 لتحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة"،

[1] بن علي صليحة، الآليات القانونية والاقتصادية المكرسة لدعم المؤسسات، مجلة قضايا معرفية، جامعة ابن خلدون-تيارت (الجزائر)، المجلد(02)، العدد(02) لشهر جوان 2022، ص223.

حيث قضت المادة 2 منه أن "الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة"، هو الأمر الرئيسي يصرف هذا الحساب، وعليه نصت المادة 3 منه على تحمل مصاريف وتمويل كل ما يتعلق بتنمية المؤسسات الناشئة من عمليات دراسة الجدوى وتطوير خطة العمل وكذا المساعدات التقنية بالإضافة إلى التكوين وكل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي، وبالتالي احتضان المؤسسات الناشئة "start up" والترويج للمنظومة الاقتصادية المبنية على هذه المؤسسات الناشئة.

2. وسائل التمويل البنكية

يختلف التمويل البنكي بحسب الوسيلة المتخذة لتحقيق ذلك وهي تتمثل فيما يلي:

- **التمويل عن طريق عقد الاعتماد الإيجاري**

يعد عقد الاعتماد الإيجاري من أهم وسائل تمويل الاستثمارات، حيث يقوم على الاعتبار الشخصي ويستخدم كأداة قانونية لخدمة حاجة اقتصادية، وهو عقد غير قابل للفسخ من طرف المستأجر بحيث يمنح له عدة خيارات في إنهاء مدة الإيجار.

يتفوق عقد الاعتماد الإيجاري عن طرق التمويل التقليدية في أنه يحقق فوائد عديدة لأطرافه التي حصرها المشرع في البنوك أو المؤسسات الحاصلة على ترخيص بالتأجير وكذا المؤجر والمنتج، تتبين هذه الفوائد فيما يلي:

الاعتماد الإيجاري يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ويغذي البنوك بالسيولة ويحسن من ميزانية الدولة ويزيد من التدفقات المالية على خزينتها خاصة إذا كان المؤجر أجنبيا ومنه يستفاد من العملة الصعبة؛

يستفيد بالاعتماد الايجاري المستأجر من الحصول على تمويل يغطي الاستثمار بالكامل دون أن يتكلف بأي نفقات سابقة على حيازة الأموال المؤجرة، له نفس حقوق المقترض من البنوك حيث تشترط عليه تقديم ضمان كافي، فيحدد المستأجر بنفسه المواصفات الفنية للآلات والمعدات والأجهزة التي يحتاج إليها ويستطيع تجديد أصوله الإنتاجية بشكل مستمر، وعملية التأجير هذه بالنسبة إليه تكون أقل تكلفة اقتصادية من شراء هذه المعدات المستخدمة في الإنتاج ومنه المساهمة في الاستثمار؛

كما يعد الاعتماد الإيجاري بالنسبة للمنتج وسيلة بديلة للبيع بالتقسيط إذ أن البائع يسعى إلى زيادة مبيعاته وقبض الثمن فورا، فالمنتج المحترف لعملية إيجار المعدات والآليات، غاليا ما يلجأ إلى شركات الاعتماد الإيجاري خصوصا لحماية معداته من تعرضها للضرر إذا بقيت لديه لفترة طويلة.

- **التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر**

تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر أهم الوسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الجديدة الناشئة لامتلاكها لقدرة عالية على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم وسريع يعود لطول خبرتها وسعة إمكانياتها لكونها متخصصة في مجال تمويل المشروعات المحفوفة بالمخاطر وعلى هذا يعد رأس المال المخاطر أداة استثمارية مبني على أدوات المشاركة في حقوق الملكية. وهذا يعني رأس المال الذي يمول بواسطة وسيط مالي متخصص مثل شركات رأس المال المخاطر أو صناديق استثمار رأس المال المخاطر لدعم مشروعات ذات مخاطر مرتفعة من الصعب تمويلها بطرق التمويل التقليدية. ولهذا تتميز باحتمال نمو قوي وأرباح معتبرة لكنها لا تضمن تلك الأرباح ولا استرداد رأس المال.

3. التمويل البنكي الإسلامي

يلجأ أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب دعم مالي من البنوك الإسلامية التي تتميز باستبدال علاقة القرض بما يسمى المشاركة. وتستبدل الفائدة بما يسمى الربح مما يغير جذريا في أدوات التمويل التي تقدمها لهذا يعرف التمويل الإسلامي بتقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التعاون أو يقصد الاسترباح من مالكها غلى شخص الآخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تبيحه الأحكام الشرعية.

4. التمويل عن طريق مؤسسات غير مصرفية

قد تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية أو على شكل منظمات دولية غير حكومية تمنح لهذه المؤسسات غير المصرية قروضا متوسطة وطويلة الأجل عكس البنوك التجارية التي ترتكز على القروض قصيرة الأجل آخذة بعين الاعتبار الضمانات الكافية والربح والسيولة للمشروعات المختلفة، ومنه يأخذ هذا التمويل عدة أشكال وهي:

- تقديم حوافز وإعانات إما على شكل عيني كتقديم أراضي دون مقابل أو بأسعار تحفيزية وتشجيعية، وإما على شكل نقدي يتمثل في مبلغ لتغطية جزء من تكاليف الاستثمار من طرف الحكومة أو الهيئة الوصية على قطاع المؤسسات.
- إعطاء قروض إما قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد أو بفوائد مدعمة، وإما طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وهذا من طرف الهيئات المكلفة بذلك.
- تأهيل مختصين من طرف الهيئة الوصية لتقديم الاستشارة والمساعدة الفنية في مجال دعم وإسناد المؤسسات، بالإضافة إلى منح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية.

المبحث الثاني: الآليات القانونية لدعم وتشجيع المؤسسات الناشئة

سن المشرع ترسانة قانونية لوضع آليات داعمة لخلق مؤسسات ناشئة لتنشيط التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، وبالتالي القضاء على شبح البطالة الذي يهدد الشباب خاصة ذوي الشهادات الجامعية، حيث تقوم هذه المؤسسات على أفكار مبتكرة تحتاج لتجسيدها في الواقع وإنعاش السوق الإنتاجية بها. وعلى هذا تجدر الإشارة إلى حاضنات الأعمال وأدائها لدعم وتشجيع هذة المؤسسات، وكذا الهياكل الاقتصادية الداعمة للمؤسسات الناشئة وأخيرا الدور التنموي للمؤسسات الناشئة، حيث سنتطرف في مبحثنا هذا إلى ماهية حاضنات الأعمال كأداة لدعم المؤسسات الناشئة ومن ثم ننتقل إلى الهياكل الاقتصادية الداعمة للمؤسسات الناشئة، وأخيرا سنتطرق إلى آفاق وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

المطلب الأول: حاضنات الأعمال كأداة لدعم المؤسسات الناشئة

أولا: ماهية حاضنات الأعمال

يرجع مفهوم فكرة احتضان الأعمال أساسا إلى الحاضنة التي يتم فيها وضع الأطفال غير المكتملين فور ولادتهم، من أجل تقديم الرعاية والدعم الكافي، ويأتي هذا كضرورة للمحافظة على المولود البشري من

أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة به، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايته، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يصبح قادرا على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين، فهو يحتاج إلى الرعاية والاهتمام لكي يستطيع النمو ويكتسب القدرة على العيش والبقاء، ثم يغادر المولود الحاضنة بعد أن يمنحه الأطباء والمختصين الرعاية الطبية الكافية وشهادة تؤكد سلامته وقدرته على النمو بدون أي مساعدة.

كما يمكن النظر إلى حاضنات المؤسسات من جانب تشابهها من فكرة المشاتل التي يتم فيها زراعة النباتات والبذور الصغيرة بحيث تصبح قادرة على النمو والتأقلم مع البيئة، وبعدها يتم تحويلها إلى المزارع الأكبر، وهذا هو شأن مشاتل الأعمال، كذلك فإن المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى دعم ورعاية، فهي تفتقر إلى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، ولذلك فإن العديد من المؤسسات تفشل في مراحل انطلاقها الأولى بسبب عدم توفر آليات الدعم التي تزودها بمقومات البقاء والنمو.[1]

[1] بوعائشة الطاهر، دور حاضنات الأعمال في دعم الشركات الناشئة في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مقالاتية، جامعة قالمة (الجزائر)، ص13.

ثانيا: خصائص حاضنات الأعمال

من خلال التعريفات العديدة لحاضنات الأعمال تبين لها أنها تشترك في مجموعة من السمات والخصائص نذكرها فيما يلي:[1]

- مكان عمل يضم خدمات مشتركة واستشارية وموقع للتفاعل ومشاركة الخبرات بين المؤسسات المحتضنة بإيجار وتكلفة مقبولة؛
- شبكة العلاقات للحاضنة تربط من خلال من خلالها المشاريع المحتضنة بمجموعة من الخبرات والخدمات مثل المنشئات الصناعية وورش العمل، الجامعات والخدمات المخبرية ومراكز الأبحاث وغيرها وعلى مدير الحاضنة أن يستخدم خبرته واتصالاته في التعرف على المستفيدين المحتملين وتطوير الصلة بين الشركاء المعنيين ؛
- فريق إداري صغير بقدرات هامة لتأمين تشخيص مبكر لأي مخاطر ومعالجة سريعة تؤمنها مجموعة واسعة من شبكة العلاقات للحاضنة مع المهنيين وأصحاب الاختصاص والمؤسسات التمويلية والتسويقية والفنية الموجودة في البيئة التسويقية؛
- عملية اختيار دقيقة للمشاريع الداخلة إلى الحاضنة ومتطلباتها تكون مقبولة؛
- إيجاد خطة لتخرج الأعمال بعد ثلاث أو أربع سنوات من الإقامة في الحاضنة؛

ثالثا: أهداف حاضنات الأعمال

تعمل حاضنات الأعمال على تحقيق عدة أهداف نذكرها فيما يلي: [2]

- ✓ خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة؛
- ✓ مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- ✓ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات للمنتسبين إليها؛
- ✓ ربط وتكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة مع بعضها البعض (تحقيق التكامل الصناعي)؛
- ✓ تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا؛

---

[2] محمد قوجيل، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشئة في إطار فرع ورقلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2008، ص ص30-31.

[2] عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص612.

- ✓ تقديم أفكار جديدة تساهم في خلق مشروع إبداعي جديد أو تطور مشروع قائم؛
- ✓ المتابعة والمراجعة الدورية المستمرة لعمليات التشغيل وإلزامية لتحقيق الأهداف المسطرة؛
- ✓ تحقيق معدلات نمو عالية للمشروع، ورعاية للمشروعات الجديدة ؛
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمناطق التي تعاني من الكساد؛
- ✓ مساعدة المشاريع الصناعية الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في مرحلة التأسيس؛
- ✓ تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل والتسهيلات الإنتمائية إضافة إلى ربط الحاضنات بشبكة الحاضنات الإقليمية والعالمية لتبادل الخبرات وزيادة الاستفادة؛

المطلب الثاني: الهياكل الاقتصادية الداعمة للمؤسسات الناشئة

أدخل عمد المشرع إلى استحداث آليات اقتصادية تعمل لصالح المؤسسات الناشئة بعدما كانت مهمتها محصورة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر، حيث تعمل هذه الوكالات على مرافقة هذه المؤسسات ودعمها بتطوير تلك المشاريع المبتكرة وفتح دورات تكوينية وتقديم استشارات فنية. ناهيك عن تسيير القروض المقدمة من طرف البنوك لذعم وتشجيع هذه المؤسسات الناشئة للعمل وتسويق إنتاجها، ما سنطلع عليه بالتفصيل حين التطرق لهذه الوكالات من خلال هذه الفروع الثلاث: [1]

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم استحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 كهيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لأجل إنعاش التنمية الاقتصادية بتطوير قطاع المقاولات الذي يهدف إلى توجيه الشباب نحو إنجاز مشاريع استثمارية تدر أرباحا وتخلق ثروة في ميادين الصناعة والفلاحة وكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث حدد الشروط الواجب توافرها في صاحب المشروع وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-297 كي يستفيد من التمويل البنكي لأجل تحقيق هذا الهدف. وضع صندوق وطني متخصص في دعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"،

[1] بن علي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص ص220، 222.

حيث أوكل له المشرع تمويل هذه المشروعات الصغيرة مع وضع امتيازات للشباب المستثمر تتمثل في منح قروض غير مكافئة لإمكانية الاستفادة من القروض البنكية مع تخفيض نسب فوائد القروض المتعلقة بالمشاريع بالإضافة إلى علاوة ممنوحة بصفة استثنائية للمشاريع التي تتسم بخصوصية تكنولوجية قيمة مع التكفل بمصاريف التسيير وكذا الدراسات وعمليات التكوين المبرمجة للشباب المستثمر، علاوة على الضمانات الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى امتيازات أخرى تتمثل في:

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الأصول العقارية المتعلقة بالمشروع محل دعم الوكالة بينما تضطلع الوكالة بالاستعانة بالمؤسسات والهيئات المعنية لتوفير دعم ومرافقة معرفية واستشارية ومالية للشباب ذوي المشاريع. وتقوم بتسيير تخصيصات الصندوق لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد وتعمل على تشجيع كل التدابير والأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب وتضع تحت تصرف أصحاب المشاريع المعلومات الاقتصادية والتقنية والقانونية المتعلقة بنشاطهم الاستثماري بالإضافة إلى متابعة القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية لتمويل هذه المشاريع وتطويرها.

لعل ما يجدد نشاط هذه الوكالة إلحاقها بالوزارة المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-110 الذي يسند إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM

وضع المشرع الجزائري الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 لتسيير جهاز خاص موضوع بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتضمن جهاز يتعلق بالقرض المصغر، يهدف إلى إدماج اقتصادي للفئة الهشة من أفراد المجتمع من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات في المنزل وذلك باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية لهذا النشاط حيث يحصل المستفيد من هذا القرض المصغر من مبلغ يتراوح بين 50.000 دج كحد أدنى إلى 400.000 دج كحد أقصى، بالإضافة إلى الامتيازات المتمثلة فيما يلي:

- أخذ قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع 100.000 دج تخصص لتكملة المساهمات الشخصية للاستفادة من القرض البنكي الذي تخفض نسب الفوائد فيه.
- أخذ قرض بدون فائدة لاقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها 30.000 دج

كما تم إنشاء صندوقا للضمان المشترك للقروض المصغرة لتغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الذي أوجده المشرع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المتضمن إنشاء صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة وتحديد قانونها الأساسي، لحماية المقترضين من خطر الإفلاس وفشل مشروعاتهم.

لتفادي ذلك تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية لتقديم الاستشارة والدعم المالي بواسطة تسهيل الإجراءات للاقتراض من المؤسسات المالية أو من الجهاز المخصص لذلك، بالإضافة إلى توطيد العلاقة مع المؤسسات المقرضة والمتابعة المستمرة لتنفيذ خطة التمويل وإنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها، ولهذا تتخذ الوكالة لك تدابير التي من شأنها رصد الموارد الخارجية كالتجهيزات والدراسات الفنية لدعم تحقيق نتائج المشروع وأهداف جهاز القرض المصغر الذي يضطلع لتنمية الفئات الهشة وتمكينها من السير في الركب الاقتصادي للبلاد.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تطبقا للمادة 6 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بقانون الاستثمار المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-09 المتضمن ترقية الاستثمار، حيث وضع المشرع المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها المعدل والمتمم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 حيث تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها تتمثل في خفض نسبة الضريبة لجلب الشباب لإنجاز مشاريع استثمارية وهذا من شأنه تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الأرباح وكذا الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات من انطلاق المشروع.

ناهيك عن المهام المخولة لهذه الوكالة من إعلام وذلك بوضع تحت تصرف المستثمرين الشباب بنك معطيات متضمن فرص العمل والمشاريع وثروات الإقليم المحلي التي يمكن الاستثمار فيها، بالإضافة إلى إنشاء شباك وحيد لامركزي لتبسيط إجراءات إنشاء الشركات والمشاريع والتصدي لكل العراقيل التي يمكن أن تواجه الشباب المستثمر، وكذلك تعمل الوكالة لضمان إقامة علاقات بين المستثمرين الشباب والهيئات الممولة للمشاريع وذلك بتنظيم ملتقيات ولقاءات وتظاهرات اقتصادية ذات صلة بالمشاريع محل الدعم، كما تضمن مرافقة دائمة ومستمرة ومساعدة فنية واستشارية يقدمها متخصصين في الميدان لصالح المستثمرين الشباب لإنجاح مشروعاتهم المعتمدة أساسا على توفير الأوعية العقارية وكيفية تسيير العقار الاقتصادي وإنجاز المشاريع عليه.

المطلب الثالث: آفاق وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات. إن بوادر هذا الاهتمام تتجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة واقتصاد المعرفة لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم سواءا من ناحية التمويل وتوفير البيئة القانونية لمثل هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها:[1]

- ❖ وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأس المال المخاطر.
- ❖ إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.
- ❖ مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار.
- ❖ وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني للمحروقات.
- ❖ إنشاء " مدينة المؤسسات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار.
- ❖ من جهة أخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي وانترنت الأشياء التي تعمل بالعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج.
- ❖ إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] بسويح منى وآخرون، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة غليزان(الجزائر)، المجلد07، العدد01، عام 2020، ص72.

❖ قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها لما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط؛

كما يضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسعة مشاريعها الاستثمارية قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الذي يهدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية.

ثانيا: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016.

بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء شركات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لاتوجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب الشركات الناشئة تنشط في مجال التسويق الالكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني، شركة واد كنيس (ouedkniss.com) وهو موقع الكتروني مخصص للإعلانات، تم إطلاقه سنة 2006، وهو عبارة عن إعادة فكرة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا (leboncoin.fr)

كما في تطور المؤسسات الناشئة هناك نظرة ترتبط بالنظرة الثقافية المجتمعية، وهذا يجعل لشاب الجزائري الراغب في الاستثمار في هذا الميدان يخضع للتأثيرات المحيطة، فنحن عندما نرى مؤسسة ناشئة لا نعيرها أهمية، فنجد مثلا الشباب حين يرغب في إجراء تربص، فإنه يختار ويفضل أكبر المؤسسات على مؤسسات صغيرة، والسبب هو اعتقادهم بأن المؤسسة الصغيرة أو الناشئة لا تملك شيئا تمنحه إياه أو تضيفه لهم، لكن الواقع هو عكس ذلك تمام فالطالب أو المتربص يمكنه أن يتعلم الكثير من الأشياء في المؤسسات الناشئة بدل المؤسسات الكبيرة.

المؤسسات الناشئة لا تتمتع بسمعة جيدة في الجزائر بسبب تلك النظرة المجتمعية والثقافية الضيقة، فعادة يعتبرون بأن أصحابها يضيعون وقتهم أو يمارسون نشاطا ليس ذي قيمة، ولكن في الدول الأخرى فإن نشاط هذه المؤسسات الناشئة هي من تخلق الثروات وتوفر سوق العمل على سبيل المثال لا الحصر فإن 100 ألف مؤسسة صغيرة بعائد 200أورو

شهريا، هذا يعطي رقما هائلا في رصيد الأعمال ومجال التوظيف، لأن 100 ألف مؤسسة صغيرة يديرها شخصين أو ثلاثة تساوي 100 ألف منصب شغل.

منذ إطلاق الانترنت في بداية سنة 2000، لقد تحصلنا حاليا على تغطية أسمل وتدفق جيد لأنترنت وهذا ما يجعل من المؤسسات الناشئة شكل إستراتيجي واعد خلال العشر سنوات المقبلة ستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الالكترونية وهذا بعد أن يتم تقنين هذا السوق وتأطيره بنصوص تشريعية. بفضل جدية الشباب ستكون الأرضية مهيئة لذلك، لذا لا أرى مانعا في نجاح هذه المؤسسات خلال العشر سنوات المقبلة ستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الالكترونية.

نعم هناك إدارة جيدة ولكن تقابلها عراقيل بيروقراطية، لأن الإداريين لم يتم ترويضهم وتدريبهم على تسهيل منح الوثائق في أقل مدة ممكنة، ولكن نلاحظ أن السجل التجاري الذي كان يستغرق ثلاث أشهر بات الحصول عليه ممكنا في 48 ساعة ومجرد أن تكون الوثائق الكاملة فإن يتوجب انتظار شهرين ونصف لتكون المؤسسة الناشئة قادرة على العمل في الميدان، ولكن إذا قارنا ذلك بدولة الإمارات فنحن بعيدين كل البعد، ولكن نلاحظ تغييرا بالمقارنة مع سنة ألفين.

إن ما يجب أن يتغير هو عقلية بعض الموظفين من أجل العمل بذكاء جماعي من أجل اعتبار المؤسسة والتعامل معها كشريك أو كمنافس. لقد لمسنا نتائج مذهلة في الميدان، فكل شخص ينجز عمله بطريقته وفي نفس الوقت يسير فريق صغير، وإذا أضفنا لهذا كله مجهودات ذلك الفريق فإننا سنرى نتائج مبهرة ونموا جديرا بالاهتمام لتلك المؤسسات ومن هذا المنبر أدعو الشباب لاستثمار أفكارهم في الميدان عوض الذهاب للدراسة في الخارج، فهؤلاء الشباب يمكنهم النجاح في الوطن وبسهولة شريطة التحلي بالصبر، وبطبيعة الحال هناك مؤسسات ستفشل وبالطبع لاوجود لمؤسسة في العالم نجحت من اليوم الأول.[1]

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة

تحيط المؤسسات الناشئة سلسلة من المتغيرات والتي بدورها تطرح تحديات تجعلها أقل قدرة على تحمل التعطيل الذي يصيبها من أحد هذه المتغيرات، خاصة وأنها أكثر الجهات التزاما بالحداثة والصغر والتي تهدد استمرار وجودها حتى في فترات الاستقرار، لذا تسعى العديد من الدول إلى البحث في أكثر الآليات وضوحا وعبر مجموعة من الدراسات والسياسات والاستراتيجيات والتي من شأنها توفير جوانب إيجابية للمؤسسات الناشئة، لضمان قدرتها على الاستمرار ومساعدتها على خلق الفرص، ومن أجل التوضيح أكثر نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على التحديات التي

[1] حسين يوسف، صديقي اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص77.

تواجه المؤسسات الناشئة وكذا أسباب فشلها ومتطلبات نجاحها، حيث سنتطرف في مبحثنا هذا إلى التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة وأيضا أسباب فشلها في الجزائر، وأخيرا سنتطرق إلى متطلبات نجاح المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة

للحصول على نظرة مستنيرة للأسباب الكامنة التي تحد من قدرة المؤسسات الناشئة في البقاء على قيد الحياة نعرض بعض التحديات والتي لاتقتصر على مايلي:[1]

- ✓ **التحديات المالية:** يعد التمويل جزءا لا يتجزأ من عملية بدأ التشغيل، ستواجه أي شركة ناشئة مشاكل مالية لعدة أسباب وفي مراحل مختلفة، وهذا ما قد يدفع بعض الشركات إلى تغيير منتجاتها أو خدماتها الأساسية فقط من أجل ضمان بقائها، ومع ذلك قد تفقد مكانتها ووضعها الأصلي،
- ✓ **الموارد البشرية:** تبدأ الشركات الناشئة عادة بمؤسس واحد أو بعض المؤسسين ومع مرور الوقت يحتاج المؤسس إلى المزيد من الخبراء لتطوير النموذج الأولي، وهو ما يطرح أمامه تحدي التفاوض مع الأشخاص وتكوين فريق وتعيين موظفين آخرين هذه العملية بالغة الأهمية للنجاح، وإذا كان المؤسس يفتقر إلى المعرفة الكافية بالمجال فقد تفشل الشركة الناشئة بسبب مشاكل إدارة الموارد البشرية.
- ✓ **آليات الدعم:** هناك عدد من آليات الدعم التي تلعب دورا مهما في دورة حياة الشركات الناشئة، تشمل آليات الدعم هذه الحاضنات، ومجمعات العلوم والتكنولوجيا، والمسرعات، ومراكز تطوير الأعمال الصغيرة، وما إلى ذلك. يؤدي عدم الوصول إلى آليات الدعم هذه إلى زيادة مخاطر الفشل.
- ✓ **العناصر البيئية:** تعد بيئة الشركة الناشئة أكثر صعوبة وحرجة من بيئة شركة قائمة ما يجعل العديد من الشركات الناشئة تفشل بسبب قلة الاهتمام بالعناصر البيئية مثل الاتجاهات الحالية، والقيود في الأسواق، والمسائل القانونية وغيرها، ومن بين أهم العناصر البيئية التي تطرح تحد كبير أمام الشركات الناشئة نجد:

– **التسويق:** من السهل البدء في العمل على فكرة ما ولكن العثور على سوق مستهدف مناسب وقاعدة عملاء محددة يشكل عقبة أمام الشركات المبتدئة، لأنه مكلف جدا الاستعانة بمصادر خارجية من شركات خاصة أن هذه النفقات تكون على جانب أعلى في المراحل الأولية من بداية النشاط.

[1] سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2020،ص ص 71،72.

– **المنافسة:** تمثل المنافسة الشرسة إحدى أكبر التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة، خاصة في ظل ظهور العديد من نماذج الأعمال التجارية عبر الانترنت، والتي شكل تهديدا بالنسبة لأصحاب المشاريع الناشئة.

بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الجزائر إلا أنها بقت تعاني من جملة من النقائص وتواجه العديد من التحديات تقف حائلا أمام تطورها ويعود للأسباب التالية: [1]

- ضعف المرافقة والدعم المقدم للمؤسسات الناشئة نظرا لمحدودية حاضنات الأعمال.
- ضعف الروح المقاولاتية والمخاطرة لدى الشباب الجزائري والنظرة المجتمعية الضيقة التي مازالت ترى أن العمل الثابت لدى مؤسسات الدولة أضمن من الاستثمار وتضييع الأموال في مشاريع قد تفشل بنسبة كبيرة.
- ضعف حصة الشباب من الصفقات العمومية والمحددة ب 20% فقط من قانون الصفقات العمومية 247/15.
- ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي.
- انفصال الجامعات ومراكز البحث العلمي عن بيئة الأعمال في الجزائر ومتطلبات السوق.
- ضعف التمويل.
- عدم مواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال العالمية من دفع الكتروني وتجارة الكترونية وسهولة نقل الأموال....الخ

المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر

يصعب على المؤسسة الناشئة تحديد نقاط قوتها وضعفها في بدايات نشاطها وبالتالي كسب ميزة تنافسية في مجالها ليس بالأمر الهين خاصة وأن السوق غالبا مايكون لديه قادته الذين يديرونه من موردين ومنتجين وحتى المستهلك من الصعب جذبه نحو استهلاك منتج جديد أو استعمال علامة جديدة إذن ستظهر تحديات أمامها وعراقيل قد تحول دون توسعها وإمكانية إفلاسها ومن أسباب فشلها:[2]

- إهمال دراسة الجدوى إذا كانت دراسة جدوى المشروع وعوائده المتوقعة وتكاليفه ومخاطرة مبنية على معلومات غير دقيقة وتتسم بالعمومية سيجعلها في الأجل القريب مهددة بصرف الكثير من الأموال والجهد والوقت دون رقابة أو مراعاة حدودية قدراتها.

[1] عائشة بوجعفر وآخرون، المؤسسات الناشئة في الجزائر واقع وتحديات، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد08، العدد01، ص99.
[1] كريمة بوقرة، رمضاني مروة،تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)، حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجل07، العدد03 (2020)، ص 285.

- عدم دراسة السوق وإجراء تحليل المستهلك إن كان فعلا يحتاج هذا المنتج أو الخدمة المنافس وموقعه في السوق الموردين ومدى تعاونهم وتحليل البيئة العامة.
- عدم التركيز على هدف محدد ورؤى واضحة لمستقبل المؤسسة واستراتيجيتها التي ستتبناها في المراحل التالية من فترة حياتها.
- الاعتماد على صيغ تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الأجل أو صيغ تمويل لا تصل فيها نسبة صاحب المشروع أحيانا إلى 10% كما هو الحال في حالة القرض المصغر.
- عدم وجود الحافز والحماس للمضي في المشروع في ظل تشكيل فريق عمل يسوده الصراع.
- نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة والتأهيل الحكومية منها والخاصة.
- العوائق اللوجيستية أما الراغبين في التصدير كما يحدث للفائض من المنتجات الزراعية في الجنوب.
- فكرة المنتج قد تكون قديمة ولم تتميز بأي إضافة أو قيمة للمستهلك أو عدم تطويرها بعد إطلاقها والاكتفاء بمداخيلها الأولية التي سرعان ما تتراجع مع وجود منافسة وبدائل.
- عدم وجود إطار للتمويل للشركات الناشئة والذي يعد تمويل عالي المخاطر قد يحد من إمكانية توسع المشاريع وبالتالي نجاحه، فرأس المال الجزائري عادة لا يستثمر في المشاريع الغير واضحة والتي تحمل مخاطرة فعلية، والمحيط العام في الجزائر لا يساعد لدخول رؤوس أموال أجنبية مما يسمى business angels.
- المستهلك الجزائري عموما بحاجة لوقت حتى يعطي ثقته في منتجات أو خدمات يدفعها آليا لأن أنماط الاستهلاك ملموسة أساسا بالسيولة وبالملموس، وقد نكون بحاجة لبعض الوقت حتى يكتسب الجزائريون هذه الثقافة.
- لا ينبغي أن نتناسى خصوصية الجزائر، وإن شركة الناشئة عندا تطلق منتوجها أو خدمة لهدف حل مشكلة في سوقها المحلي، ونسخ نماذج أعمال في دول أخرى لها خصوصيتها ومحيطها لايعني نجاحها في الجزائر.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح المؤسسات الناشئة

يتطلب نجاح المؤسسات الناشئة واستمرارها عدة متطلبات أساسية من أجل حسن سيرورتها ومزاولة نشاطها بأكمل وجه ونجاحها في السوق، نذكر من بين هذه المتطلبات:[1]

- **خلق قيمة ملتزمة بتنمية رأس المال الفكري:** والتي يمكن أن تكون في شكل معرفة وعلامات تجارية وبراءات اختراع وعلاقات، حيث يعمل معظم رواد أعمالها على اكتساب موارد متنوعة من خلال التعليم أو الخبرة العلمية، وهو أمر ذو قيمة كبيرة لمؤسساتهم في مرحلة البدء الحاسمة؛
- **البحث المستقبلي في مجال إنشاء المؤسسات الناشئة:** حيث يمكن أن تولد الأبحاث المستقبلية أحداث المعارف للتعامل مع المنافسين والتحديات الأخرى التي قد يواجهها رواد الأعمال؛
- **تحتاج العوامل المحيطة بقرار بدء مشروع ناشئ إلى مزيد من الاستكشاف والإبداع:** والذي يتطلب تطوير نماذج متكاملة إضافية من منظور معرفي خاصة؛
- **الاهتمام بالتوجهات السائدة:** يقول ريتشارد ويرب (richard werbe) مؤسس منصة (studypool) لتقديم الدروس الخاصة عبر الانترنت " ليس من الضروري ابتكار أفكار إبداعية كليا بل يستطيع أصحاب المؤسسات الناشئة أخذ الأفكار التي تحضى بالشعبية في الوقت الراهن والاستعانة بما هو رائجا حاليا في الوصول إلى خدمة أو منتج أفضل"؛
- **تجنيد المواهب المناسبة:** حيث يعتبر فريق العمل العمود الفقري لنجاح الشركة الناشئة ويمكن أن يؤدي وجود شخص واحد يفتقر إلى الكفاءة فيه إلى عرقلة التقدم، فحينما تضم المؤسسات الناشئة أصحاب المواهب المناسبة وحينما يمتلكون الرؤيا ذاتها فإن ذلك سيزيد من فرصة النجاح؛
- **التواصل مع المجتمع مما يحفز المساعدة المتبادلة وبناء العلاقات:** بالاعتماد على جمع المعلومات وأفضل الممارسات من خلال شبكات ريادة الأعمال وغيرها؛
- **الاهتمام بالمبيعات وكيفية تسويقها:** إن التركيز على نوع معين من المنتجات أو العملاء هو مفتاح النجاح من خلال اقتناص مكانة أو سريحة سوق محدودة بدلا من التنافس على جميع الزبائن؛
- **التعرف على تطبيق وتنفيذ خدمات الدعم:** المقدمة من الشركات الناشئة المماثلة والسعي للاستفادة منها، بما يسمح بالتصدي للتحديات المحددة للشركات الناشئة والحد من الروتين؛

[1] سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 72_77.

وكتوصيات من أجل نجاح المؤسسات الناشئة في تحقيق الأهداف المبتغاة يجب اتباع مايلي:

- ضرورة الاستثمار في التعليم والتكوين والتدريب لتطوير القدرة على التعامل بكفاءة مع اكتساب المعرفة ومستجدات التكنولوجيا والأساليب التقنية المستوردة بما يحفز روح الريادة لدى الشباب ويقلل من درجة المخاطرة؛
- ضرورة إعطاء اهتمام أكثر والتزام أكبر من طرف الجهات الحكومية الرسمية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والصناعات لمساعدة مشاريع المؤسسات الناشئة على خلق فرص النجاح لما لها من آثار إيجابية على البعدين الاقتصادي والاجتماعي؛
- يجب أن يتجاوز عمل المؤسسات الناشئة الإجراءات التنظيمية والإدارية والرقابية وأن يشمل جوانب أخرى تكمن في تحسين الكفاءة والبنية التحتية وموائمة الامكانيات المادية والتشريعية وحتى القرارات السياسية؛
- العمل على فتح قنوات الاتصال والتواصل مع نماذج أجنبية ناجحة ورائدة في مجال المؤسسات الناشئة للاستفادة من تجاربها وخبراته

المبحث الرابع: مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

ارتكاب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها مؤسسات ناشئة، حيث أن الكثير يعتبر المؤسسة الناشئة هي نفسها مؤسسة صغيرة ومتوسطة في بداية إنشائها، وهذا نظرا للانتشار الواسع لمجالات الأعمال العديدة، كما يعتقد أصحاب الأفكار والأعمال التجارية أن مشروعاتهم التجارية يمكن أن تصنف مع المشروعات الناشئة أنها تملك صفة الريادية وتنتمي لمجال ريادة الأعمال في حين أنها من الممكن أن تكون مشروعا تجاريا صغيرا.

المطلب الأول: خطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والهدف من تأسيسهما

أولا: خطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهدف من تأسيسها

- **الخطوات:** تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خطة عمل واضحة، ففي الغالب يمكن لصاحب المشروع أن يستلهم من تجارب ومشروعات المحيطين به، ويبدأ في التجهيزات والخطوات بشكل أسرع، كما أن معرفته بالتراخيص التي يستلزمها مشروعه، يخلق لديه فرص أكبر في الحصول على التمويل والإلمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسه.[1]

[1] بخيتي علي، بوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد12 عدد04، أكتوبر2020، ص541.

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغير أو متوسطة يجب المرور بعدة خطوات ومن أهمها:[1]

- **حصول على فكرة المشروع**: فهي من المراحل الأولية والأساسية فبدون فكرة لايوجد مشروع.
- **دراسة فكرة المشروع**: وذلك بجمع المعلومات مثل: نوع السلعة أو الخدمة التي ستقدمها المؤسسة، وحجم الطلب عليها، وسعرها في السوق المستهدفة، وطبيعة المنافسة وحجمها وتحديد الإسم التجاري الخاص بالمؤسسة، والمكان الذي سيتم اختياره لتنفيذ المشروع عليه.
- **التمويل**: ويعني ذلك تدبير الأموال للبدء في تنفيد مشروع المؤسسة وذلك سواء من خلال الحصول على القروض بضمان المؤسسة والمشروعات الصغيرة أو غيرها من الوسائل.
- **تقديم الوثائق للموافقة على المشروع**: يجب على صاحب المؤسسة اتباع الإجراءات القانونية وذلك بتقديم الأوراق والثائق المطلوبة من أجل الحصول على الموافقة لبدء في تنفيذ المشروع على أرض الواقع.
- **توفير العمالة اللازمة للمؤسسة**: وفي البداية يمكن الاعتماد على أقل عدد من العاملين من أجل تقليل النفقات.
- **البدء في التنفيذ**: ويعني ذلك بانطلاق مشروع المؤسسة على حياة الواقع وتقديم أعلى جودة والقيام بالتسويق لنجاح وتطور المؤسسة.
- **تأمين المؤسسة**: نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز، فإن جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع، فالخطر في المشاريع لاينحصر في المروع نفسه فقط وإنما يمتد إلى العاملين فيه بحذ ذاتهم، وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر.

– **الهدف من التأسيس**: لا تقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف مجالات عملها، أفكارا أو حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية، وتعتمد على صاحب المشروع الذي لا يستهدف أن يتحول مشروعه إلى فكرة ضخمة ولكنه يسعى إلى تحقيق التوسع والوصول إلى معدلات ربح عالية.

ثانيا: خطوات تأسيس المؤسسات الناشئة والهدف من تأسيسها

– **الخطوات**: تعتمد أغلب الشركات الناشئة على الابتكار عند العمل على تقديم منتج أو خدمة، وهو الأمر الذي لايمكن تحديده، مما يعني أن فرص حصول الشركة على الدعم والتمويل منخفضة قليلا سواء من المستثمرين أو من خلال

[2] بلعابد عبد الرشيد، بوعلي عبد القادر، دور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصاد واستشراف، جامعة عين تموشنت(الجزائر)، ص ص12،13 .

الاعتماد على القروض البنكية، تحتاج إلى مجهود أكبر من رائد الأعمال، فلا وجود لنموذج أعمال محدد يمكن له أن يتبعه، أو معرفة بالعدد الفعلي للعمال أو الموظفين ، الأمر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي.

- **الهدف من التأسيس:** عند التفكير في إنشاء شركة ناشئة في أي من المجالات يكون لدى صاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد أن شركته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وشركة كبيرة، ويقدم من خلالها منتج أو خدمة تحدث تأثيرا على السوق والصناعة بشكل عام، وتغير في سلوك المستهلك أيضا، ومن الممكن أن تخلق سوقا مستهلكة جديدة من الأساس.

المطلب الثاني: الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة .

مع زيادة انتشار مفهوم "ريادة الأعمال" في العالم، وظهور الكثير من الشركات الناشئة في الوطن العربي، ظهر هناك تضارب بين مفهوم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة، ويكمن الاختلاف من خلال عدة معايير توضح أهم الاختلافات الجوهرية وتتمثل في الآتي:[1]

الجدول رقم (05): الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة

	الشركات الصغيرة	الشركات الناشئة
الابتكار	لا تقدم أي وسيلة للتميز، وتشبه العديد من الشركات على حد سواء.	تمتاز بدرجة ابتكارها، حيث تعتبر مؤسسة ناشئة في حالة وجود ابتكار فقط.
الأرباح	ترتكز على تحقيق الأرباح، وإذا أمكن، الربح من اليوم الأول، وتعتمد طبيعة الأرباح في الشركة على شهية الرئيس بالإضافة إلى خطط توسيع الأعمال.	قد يستغرق الأمر شهورا أو حتى سنوات حتى تكسب الشركة الناشئة أرباحا.

[1] حاجي ذهيبة، حبه نجوى، دور أجهزة الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)،2021/2020،ص ص36،37.

معدل النمو	بشكل عام تنمو بسرعة، ولكن المهمة ذات الأولوية القصوى هي تحقيق الربح. عندما تحقق الشركة الربح، تبدأ بالنمو عند الحاجة.	يجب أن تنمو دائما، وإنشاء نموذج أعمال قابل للتطور في أقصر وقت ممكن، وتوليد نجاح الشركة في جميع أنحاء العالم أيضا.
التمويل	لبدء العمل في الشركات الصغيرة، فإن المدخرات أو الاستثمارات من طرف الأصدقاء أو الائتمانات المصرفية سوف تساعد على الانطلاق.	يتم تشغيل العديد من المشاريع من المدخرات أو بمساعدة العائلة.
التكنولوجيا	لاتوجد تقنيات خاصة مطلوبة، هناك العديد من الحلول التكنولوجية الجاهزة والتي يمكن تطبيقها لتحقيق أهداف العمل الرئيسية.	التكنولوجيا والابتكار هي المنتج الرئيسي لبدء التشغيل، ولذلك تكون معظم الشركات الناشئة هي شركات تقنية لأنها السبيل الوحيد لتحقيق النمو والتوسع السريع.
دورة الحياة	تقول بعض الإحصائيات أن ثلاثون بالمئة من المشاريع الصغيرة تموت خلال السنوات الثلاث الأولى.	تكون المخاطرة كبيرة في المؤسسات الناشئة. بعض الإحصائيات تقول أن تسعون بالمئة من ال الشركات الناشئة تموت خلال السنوات الثلاث الأولى.

فريق العمل والإدارة	لا تحتاج الإدارة إلى صفات قيادية استثنائية. ويتم تعيين العديد من الموظفين حسب الحاجة، لذا تعمل الشركة ضمن مستوى النمو المحددة.	بعتمد نجاحها بعد نموها وتوسعها إلى زيادة فريق العمل بشكل مضاعف. ولإدارة هذا المجتمع المتنامي، يجب أن يمتلك المدير المهارات القيادية والخبرة الحقيقية كريادي أعمال حقيقي.
نمط الحياة	تأخذ قدرا أقل من المخاطر والواجبات، مما يخلق توازنا ممكنا بين العمل والحياة الشخصية لرجل الأعمال.	ريادي الأعمال لديه ضغوطات في عمله وانشغاله بنمو المؤسسة. هناك جانب مظلم لريادة الأعمال قد تستنزف الصحة العقلية والنفسية، وهذه هي أكبر التحديات التي يواجهها رواد الأعمال.

المصدر: حاجي ذهيبة، حبه نجوى،دور أجهزة الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية،تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)،2021/2020، ص36،37.

يمثل الجدول الفرق بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة من ناحية الابتكار والأرباح ومعدل النمو والتمويل والكنولوجيا ودورة الحياة وفرق العمل والإدارة ونمط الحياة بحيث فإن الرشكات الصغيرة لا تقدم أي وسيلة للتميز، وتشبه العديد من الشركات على حد سواء وترتكز على تحقيق الأرباح، وإذا أمكن، الربح منذ اليوم الأول بشكل عام، بحيث تنمو بسرعة وهناك العديد من الحلول التكنولوجية الجاهزة، تقول بعض الإحصائيات أن ثلاثون بالمئة تموت خلال ثلاث السنوات الاولى ويتم تعيين العديد من الموظفين حسب الحاجة وتأخذ قدرا أقل من المخاطر والواجبات، بالنسبة للشركات الناشئة تمتاز بدرجة ابتكارها وقد يستغرق الأمر شهورا أو حتى سنوات حتى تكتسب بعض الأرباح، ويجب أن تنمو دائما وحاضنات الأعمال هي الأكثر تمويلا لها لتحقيق النمو والتوسع السريع فإن المخاطرة أكبر فإن بعض الإحصائيات أن تسعون بالمئة من الشركات الناشئة تموت خلال السنوات الثلاث الأولى ويمتلك المدير المهارات القيادية والخبرة الحقيقية كريادي أعمال حقيقي يجب عليه أن يودع حياته العائلية والاجتماعية بسبب الضغوط والانشغال بالنمو.

خلاصة الفصل

تعتبر المؤسسات الناشئة اليوم وسيلة فعالة في رفع وتنشيط الاقتصاد الوطني، حيث تساهم في محاربة شبح البطالة وخلق فرص عمل دائمة وجديدة، حيث تعتبر من المشاريع التي يعول عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة حيث تعرف على أنها مؤسسات حديثة التأسيس بمعنى أنها شابة ويافعة في عالم الأعمال وهو ما يؤكده اللفظ باللغة الانجليزية startup، وأن لها دور كبير في اقتصاديات كل الدول بما فيها المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا راجع للدور الذي تلعبه فيها من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة ما تعلق باستحداث مناصب الشغل وعدم احتياجها لتمويل ضخم كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، غير أن هذا النوع من المؤسسات عادة ما تعتمد وبدرجة كبيرة على مناخ استثماري مناسب في الدول النامية ومن ضمنها الجزائر التي أقرت العديد من القوانين من أجل الاهتمام بأصحاب الأفكار الجديدة والمشاريع الشابة.

الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة "ولاية البيض"

تمهيد:

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية، سيخصص هذا الفصل لإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على أرض الواقع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، وذلك من خلال الإشارة إلى الدراسة الميدانية لكل من مصنع البركة للحليب ومصنع الصوف بولاية البيض، والمقارنة بينهما وإيجاد الفروقات بينهما

ومن هنا سنتطرق في المبحث الأول الى دراسة ميدانية لمصنع البركة للحليب من خلال مقابلة لرئيس المصنع للحصول على معلومات موثوقة، اما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة واقع المؤسسات الناشئة لـ"ولاية البيض"، اما بالنسبة للمبحث الثالث فهو عبارة عن التقنيات المتبعة لجمع البيانات.

المبحث الثالث : تقنية وأداة جمع البيانات

يعتقد الكثير من الناس ان تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دمج فيها المؤسسات الناشئة، حيث يعتقد البعض أن لهما نفس المفهوم يعنيان المؤسسات الناشئة هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية إنشائها ،لكن هناك عدة فروق بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نوجزها في هذا المبحث حيث سنتطرق في المطلب الأول الى الإطار العام للدراسة التطبيقية، أما المطلب الثاني الأساليب الإحصائية المستخدمة، وفي الأخير نوضح المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة التطبيقية

إن المزج بين الجانب التطبيقي و الجانب النظري، وحتى تكون الدراسة ذات مدلول قيم كان من الممكن أن ترفق الدراسات التطبيقية و التي تجعل الجانب النظري مطبق على أرض الواقع من قوانين وذلك وفقا لتسلسل الأفكار بغرض تثمين الموضوع، تعتير ولاية البيض التي لزالت في طور التعرف على المؤسسات من الجيل الجديد)المؤسسات الناشئة.(

1. **منهجية دراسة حالة** للحصول على بيانات تفصيلية وشاملة قمنا باتباع منهجية جمع البيانات والمعلومات من الميدان وفق النقاط التالية:

- **مجال و حدود الدراسة :**

– **الحدود الزمنية : أخذنا بعين الاعتبار المعطيات المتحصل عليها من** الدراسة الميدانية في مديرية الصناعة و المناجم " البيض" التي سهلت الوصول إليها، و الممتدة في فترة من 2015 الي 2022.)أنظر الوثيقة (رقم 05)

– **الحدود المكانية** : بالاقتراح من مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشتلة المؤسسات أخذنا كعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملبنة البركة و المؤسسات الناشئة مصنع الصوف لولاية "البيض" لدراسة المقارنة. من خلال الوثيقتين رقم(01و 04)

2. **أدوات الدراسة: تقنيات جمع المعلومات و تحليل الاحصائيات**

بما أن موضوع دراستنا يتعلق بالمقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة فقد استعملنا المنهجين الوصفي والتحليلي.

3. منهج الدراسة: في هذا النوع من المقارنة وللوصول إلى نتائج واقعية قمنا بمقابلة مع رؤساء المؤسسات المستهدفة:

المقابلة : وفق المنهج المتبع للدراسة قمنا بإجراء مقابلات مع كل من ملبنة البركة و مصنع الصوف و كذلك مؤسسة استخلاص الزيوت التي ممكنتنا من جمع المعلومات و البيانات من خلال طرح أسئلة المتعلقة بنوع المؤسسة و تحديد نشاطها و كذلك مصادر التمويل المتاحة و العراقيل والصعوبات.

المطلب الثاني: الأساليب المستخدمة

تعتبر المقابلة أكثر وسائل جمع البيانات شيوعا في العلوم الاجتماعية وتفيد كث يرا في الحصول على معلومات قد لا يستطيع الباحث الحصول عليها بوسائل أخرى وتعرف المقابلة بأنها: عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لتعرفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة .ومن الأهداف الأساسية للمقابلة هي: "الحصول على البيانات التي يريدها الباحث بالإضافة إلى التعرف على ملامح ومشاعر وتصرفات المبحوثين في مواقف معينة.

وقد قمنا بإجراء مقابلة مقننة مع مسؤول من مصنع البركة بولاية البيض و كذلك مصنع الصوف وبعض المؤسسات الناشئة وطرحنا عليهم بعض الأسئلة التي كانت محضرة من قبل لنتعرف عن تصنيفات المؤسسات في ولاية البيض والصعوبات التي تواجهها.

أولا: مديرية الصناعة والمناجم

أنشأت المديرية في سنة 2003 بمقتضى المرس وم التنفيذي رقم 03-42 المؤرخ في 2003/1/29 وكانت تسمى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ثم تغيرت التسمية لتصبح مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 2011/01/29 لتصبح فيما بعد مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار بالمرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 2014/01/25، وفي سنة 2015 أصبحت التسمية مديرية الصناعة والمناجم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في01 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 22 يناير سنة 2015 الذي حدد تنظيمها.

الشكل (05): الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة و المناجم

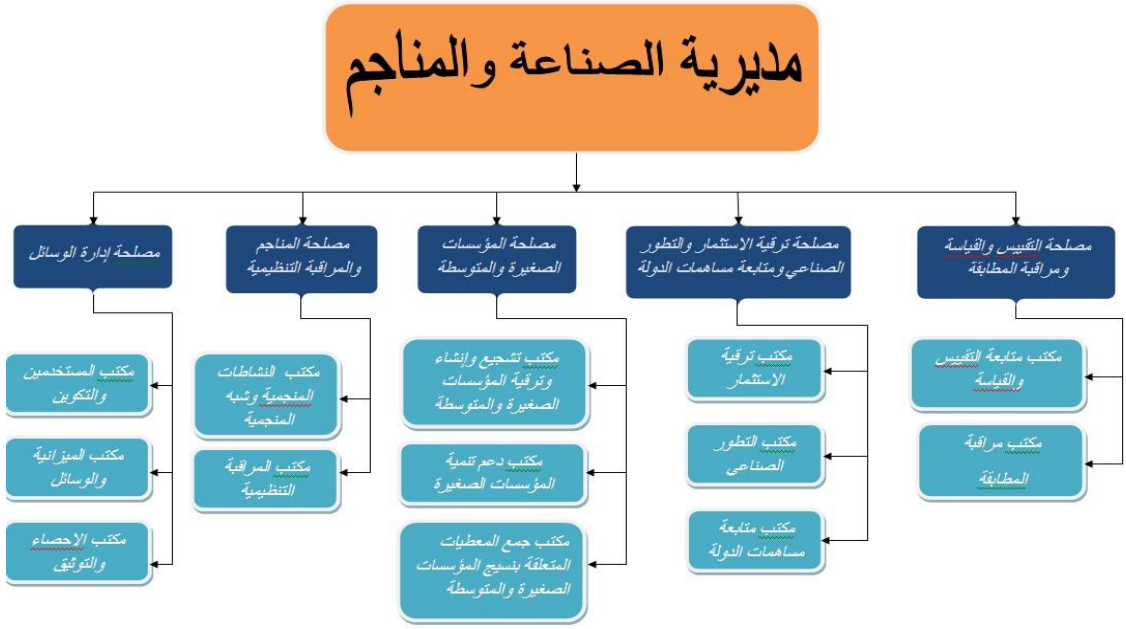

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم ولاية البيض.

مهام المديرية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تساهم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات .
- تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة .
- تدعم أنشطة الحركة الجمعوي المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لاسيما في ميدان المناولة.
- تساهم في إنجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- **احصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية 2020/12/31:**

الجدول (09): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2020/12/31

قطاع النشاطات	قبل سنة 2020		خلال سنة 2020		المجموع	
	عدد م ص م	عدد العمال	عدد م ص م	عدد العمال	ع م ص م	عدد العمال
الخدمات	1034	4392	02	06	1036	4398
البناء والأشغال العمومية	919	9344	02	08	921	9352
الصناعة	170	895	/	/	170	895
الفلاحة والصيد البحري	50	538	07	08	57	546
المجموع	**2173**	**15169**	**11**	**22**	**2184**	**15191**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات مديرية الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 2020 وصل إلى 2173 مؤسسة و عدد العمال ب15169، منها 1034 في قطاع الخدمات وتمثل نسبة 58.47 % وعدد عمالها 4392، و 919 في قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة تمثل 29.42% وعدد عمالها 9344، حيث تمثل منها 170 في قطاع الصناعة بنسبة 82.7% وعدد عمالها 895 والباقي 50 في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 30.2 %وعدد عمالها 538، وقد تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 11 مؤسسة خلال سنة 2020 ليصبح عددها 2184 وعدد العمال تزايد ب22 عامل ليصبح 15191عامل.

- **إحصائيات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2021:**

الجدول (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب سنة 2021

قطاع النشاطات	قبل سنة 2021		خلال سنة 2021		المجموع	
	عدد م ص م	عدد العمال	عدد م ص م	عدد العمال	عدد م ص م	عدد العمال
الخدمات	1034	4392	07	17	1041	4409
البناء والأشغال العمومية	919	9344	03	11	922	9355
الصناعة	170	895	03	09	317	904
الفلاحة والصيد البحري	50	538	08	11	58	549
المجموع	**2173**	**15169**	**21**	**48**	**2194**	**15217**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات مديرية الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول التالي نلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى 2194 مؤسسة و عدد العمال إلى 15217 منها 1041 في قطاع الخدمات بعدد عمالها 4409، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية922 مؤسسة بعدد عمال وصل إلى 9355، أما بالنسبة الى قطاع الصناعة 317 مؤسسة بعدد عمال 904 عامل ، والباقي في قطاع الفلاحة والصيد البحري 58 بعدد عماله 549.

- **إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2022/12/31:**

الجدول(11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2022/12/31:

قطاع النشاطات	قبل سنة 2022		خلال سنة 2022		المجموع	
	عدد م ص م	عدد العمال	عدد م ص م	عدد العمال	عدد م ص م	عدد العمال
الخدمات	1075	4525	41	73	1114	4597
البناء والأشغال العمومية	925	9361	05	09	930	9370
الصناعة	182	1011	08	25	190	1036
الفلاحة والصيد البحري	71	594	03	09	74	603
المجموع	**2251**	**15490**	**57**	**116**	**2308**	**15606**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات مديرية الصناعة والمناجم.

الجدول التالي يمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2022 بلغ أزيد من 2308 مؤسسة بعدد عمالها 15606، حيث سجل قطاع الخدمات 1114 مؤسسة بعدد عمالها 4597، وفي قطاع البناء والخدمات 930 وعدد عمالها 9370، و170 في قطاع الصناعة بعدد عمالها 1036 عامل و في الأخير قطاع الفلاحة و الصيد البحري 74 بعدد عماله 603.

الشكل(06): يمثل وضعية الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الثلاثة

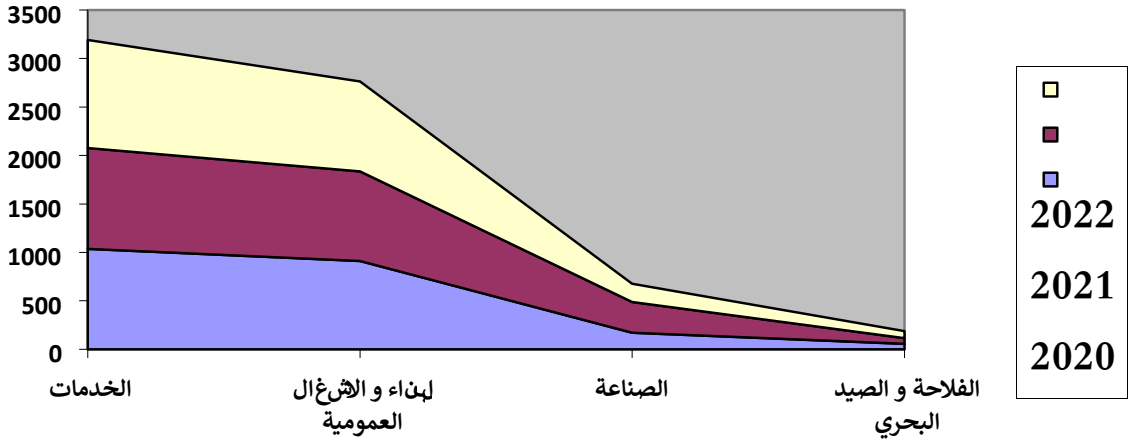

الشكل (07): يمثل إحصائيات عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

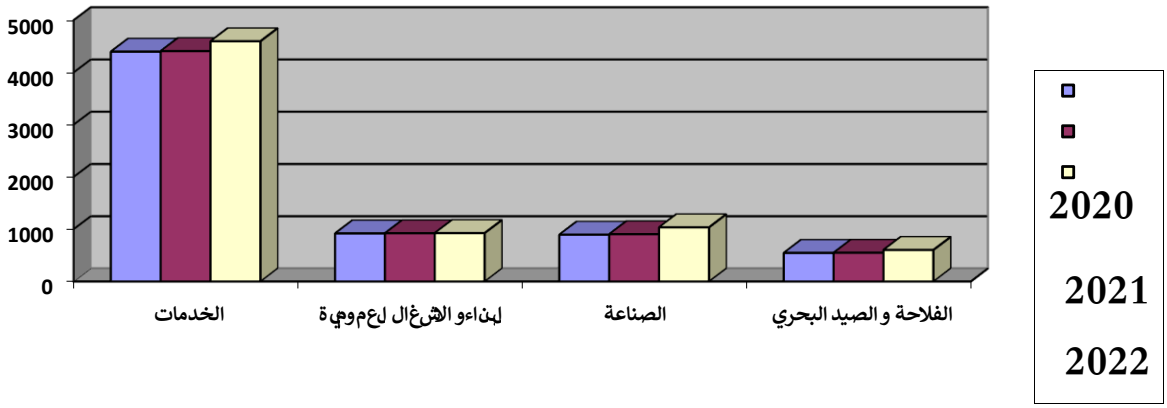

المصدر: من إعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على معطيات الجداول.

من خلال الشكل التالي نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بعدد 1114 هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، ثم المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع 930 مؤسسة، تعتبر مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى إدراك تأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجالي البنى التحتية والسكن، مما شجع على قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذا الشأن.

الجدول (12): عدد المؤسسات في ولاية البيض خلال السنوات الماضية

الرقم	السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
01	2015	2044
02	2016	2085
03	2017	2118
04	2018	2135
05	2019	2173
06	2020	2184
07	2021	2251
08	2022	2308

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات مديرية الصناعة والمناجم.

كما نلاحظ في الجدول تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة مابين 2015 إلى 2022.

1. **نسب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السنوات من 2015 الى 2022:**

من خلال الجدول الموالي سوف نتطرق إلى كل من تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية البيض خلال الفترة الممتدة من 2015 الى نهاية 2022 .

*/ **التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات خلال السنة – عدد المؤسسات السنة الماضية** ثم نتطرق إلى نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة، من خلال العلاقة:

*/ **نسبة التطور = التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة/ عدد المؤسسات السنة الماضية**

الجدول(13) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية البيض

01	2015	2044		
02	2016	2085	41	2،005
03	2017	2118	33	1،582
04	2018	2135	17	0،802
05	2019	2173	38	1،779
06	2020	2184	11	0،506
07	2021	2251	67	3،067
08	2022	2308	57	2،532

المصدر: من إعداد الطلبة الباحثين من خلال المعطيات.

سنقوم بتوضيح النتائج المتحصل عليها من خلال منحنى بياني الذي يبين تغيرات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البيض.

الشكل(08) : ي وضح تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2016 إلى 2022

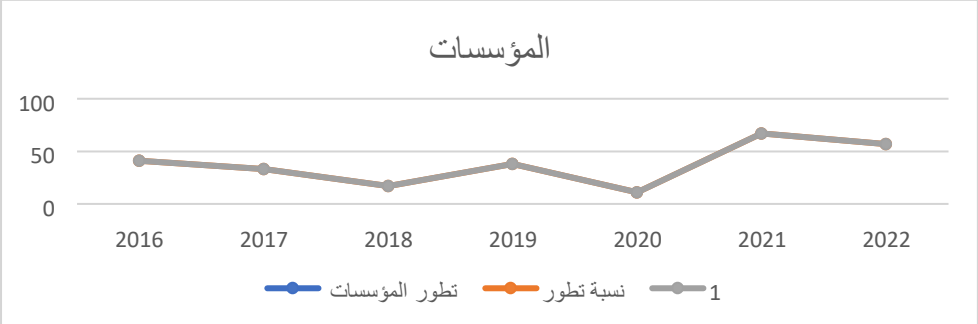

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن تطور نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض خلال الفترة ما بين 2015 الى 2022 ،اتسمت بتذبذب في التطور، حيث يمكننا تقسيم هذه النسب إلى أربعة فترات ،الفترة الأولى من 2015 إلى 2018 اتسمت هذه الفترة بانخفاض مستمر لنسبة التطور المؤسسات الصغيرة، ومن الفترة الثانية من سنة 2018 إلى

2019 تميزت هذه الفترة بارتفاع لنسبة تطور المؤسسات و الفترة الثالثة من 2019 الى 2020 يكون فيها انخفاض لنسبة التطور راجع لفترة انتشار جائحة كورونا، أما التطور الحاصل خلال الفترتين السابقتين في ولاية البيض يعود إلى التسهيلات و استحداث قوانين اثرت إيجابا على هذا القطاع.

ثانيا: مشتلة المؤسسات أو الحاضنة:

هي هيكل عمومي ذو طابع اقتصادي صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تقوم بدعم والإستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع إنطلاقا من فكرة المشروع مرورا بتطويرها وبلورتها والتكوين والمرافقة في كيفية إنشاء وتسيير المؤسسات والمشاريع المصغرة إلى غاية التجسيد فضلا عن المرافقة في الحصول على عقار صناعي أو فلاحي وغيرها من التسهيلات، وهي تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم.[1]

الجدول)14(: عدد المشاريع المستقبلة والمحتضنة من قبل مشتلة ولاية البيض:

	2020	2021	2022
عدد أصحاب الأفكار والمشاريع الذين تم استقبالهم وتوجيههم	26	81	119
عدد أصحاب المؤسسات الذين تم استقبالهم	20	66	83
عدد المؤسسات التي تمت مرافقتها	13	15	16
عدد أصحاب الأفكار والمشاريع أو المؤسسات الذين تم احتضانهم أو إيوائهم	02	04	04
عدد المؤسسات التي ساهمت الوكالة في إنشائها	02	04	08

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات المستمدة من مشتلة ولاية البيض.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد تقرب أصحاب الأفكار وأصحاب المشاريع لولاية البيض للمؤسسة الحاضنة في السنوات الثلاث الأخيرة، فكمثال لأصحاب الأفكار والمشاريع الذين تم استقبالهم وتوجيههم في سنة 2020، 60 مؤسسة، أما سنة 2021 تزايد عددهم بأكثر من 55 مؤسسة لتصل إلى 81 مؤسسة، وأخيرا سنة 2022 ارتفاع عدد المؤسسات المستقبلة 119 مؤسسة.

[1] https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/205905.

الجدول) 15(: قائمة لمشاريع المحتضنة من قبل مشتلة ولاية البيض

يوضح الجدول الموالي عدد المشاريع المحتضنة من قبل الحاضنة والمعنية بالتكوين:

الرقم	المشروع
01	استخلاص الزيوت الطبية والعطرية
02	معالجة وتحضير الصوف
03	رسكلة وإعادة تدوير الصوف وجلود الأغنام
04	صناعة البلاط والأحجار التزيينية
05	مؤسسة تحويل المنتجات الغذائية
06	وحدة لإنتاج وتوزيع الحليب ومشتقاته
07	مؤسسة إنتاج السماد العضوي من مادة الصوف
08	مؤسسة إنتاج السماد العضوي من مادة الصوف
09	تربية المواشي وإنتاج اللحوم
10	مدرسة تكوين في الذكاء الاصطناعي
11	مدرسة تكوين في الذكاء الاصطناعي
12	مؤسسة TIC
13	رسكلة النفايات
14	مؤسسة لصناعة البسكويت
15	مؤسسة لصناعة الألبسة الجاهزة
16	وحدة لإنتاج وتعليب الخضر والفواكه
17	إنتاج مربى الفواكه
18	مؤسسة TIC
19	مؤسسة TIC
20	صناعة مواد التجميل
21	تجفيف الفواكه والخضروات وتعليبها

22	استخلاص الزيوت الطبية والعطرية

المصدر : من طرف مشتلة ولاية البيض

الجدول)16(: عمليات خلق النشاط وإنشاء مؤسسات في الجزائر

أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	شخص معنوي	شخص طبيعي	السجل التجاري
التعداد	63495	373791	**347284**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على قناة البلاد الإخبارية.

في شهر ديسمبر 2022 كان عدد المؤسسات الناشئة المعتمدة على السجل التجاري حوالي 34728، و أما بالنسبة الى الشخص الطبيعي 373791 و الشخص المعنوي 63495 و بالمقارنة بالسنة التي قبلها 2021 كانت نسبة الزيادة 12،8% ، و استثمارات قدرت ب 2.1 مليار دينار جزائري.

✓ **احصائيات عدد المؤسسات الناشئة في ولاية البيض :**

بالنسبة الى هذا الصنف من المؤسسات ف وجدنا صعوبة كبيرة في عدم توفر الإحصائيات اللازمة بزيارتنا الى معظم الهيئات الداعمة في ولاية البيض، و افترضنا ان الخدمات تمثل المؤسسات الناشئة من خلال هذا الجدول نبين عدد المؤسسات الناشئة فيها.

الجدول(17) : عدد المؤسسات الناشئة في ولاية البيض

السنوات	2020	2021	2022
الخدمات	1036	1041	1114
اليد العاملة	4398	4409	4597

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة و المناجم

بما أن المؤسسات الناشئة بالنسبة لولاية البيض مصطلح جديد معتمد قمنا بأخذ ثلاث سنوات الأخيرة فقط، بالنسبة إلى سنة 2020 كان عدد المؤسسات الناشئة 1036 و تسمت بالارتفاع للطلب عليها ففي سنة 2021 كان عددها 1041 ارتفع عددها ،أما سنة 2022 كان عددها 1114.

الشكل(09): مخطط بياني يوضح عدد المؤسسات الناشئة

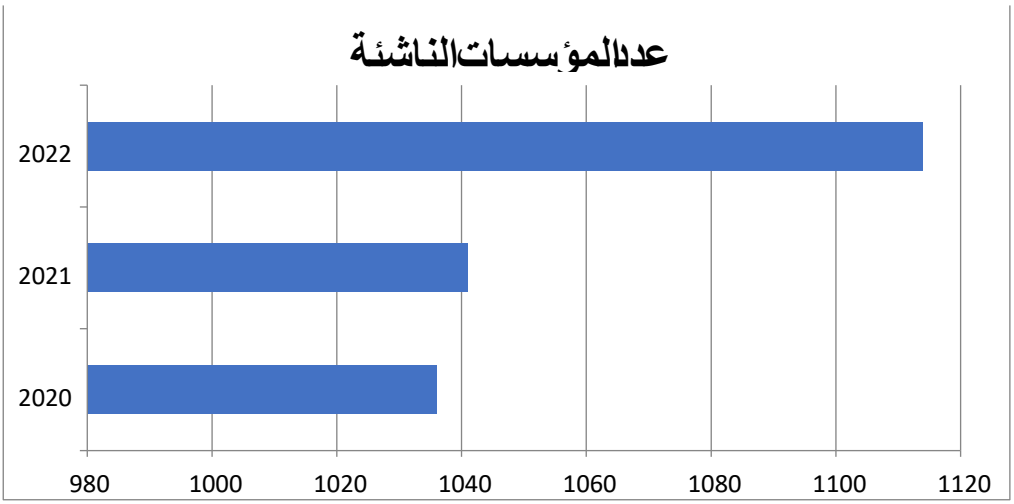

المصدر: من إعداد الطلبة الباحثين إعتمادا على المعطيات.

من خلال هذا المخطط نلاحظ التزايد في عدد المؤسسات وهذا راجع الى افتراضنا انها مضمونة في قطاع الخدمات لعدم إعطاء مفهوم واضح لهذه المؤسسات في ولاية البيض وعدم تصنيف هذا الجيل الجديد من المؤسسات.

المبحث الاول : دراسة ميدانية لملبنة البركة ولاية البيض

تعد ملبنة الحليب لولاية البيض من أهم المصانع الناشطة في الولاية وذلك لدورها الفعال لتغطية الاحتياجات اللازمة من مادة الحليب ومشتقاته، وذلك لكثرة استهلاكها من قبل سكان الولاية، حيث كانت تعاني الولاية من نقص فادح لهذه المادة إلى أن تم تجسيد هذا المشروع سنة 2018 وبداية نشاطه سنة 2019، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى نبذة عن هذه المؤسسة وأنواع المنتجات التي تنتجها، ومن ثم معرفة طريقة إنتاجه وكذلك طرق تسويقه وأخيرا سنتطرق إلى التكاليف الإجمالية لتجسيد المشروع.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة(مؤسسة صغيرة ومتوسطة) وأنواع منتجاتها:

أولا: تعريف المؤسسة محل الدراسة

البطاقة التقنية لمؤسسة البركة:

تاريخ التأسيس: 18 أكتوبر 2015 التسمية:
ملبنة البركة للحليب
المقر الاجتماعي: منطقة النشاطات بولاية البيض

عدد العمال: 18 عامل

التعريف بملبنة البركة ولاية البيض: هي شركة تعمل على إنتاج الحليب ومشتقاته، ويتعلق نشاطها بقطاع الصناعات الغذائية وإنتاج الحليب و منتجات الألبان.

شركة SARL AL BARAKA LILHALIBهي شركة أسست برأسمال 00.000.329.261 دج تقع في منطقة النشاطات بولاية البيض في الهضاب العليا غرب الجزائر،تم إنشاء الشركة في 18 أكتوبر 2015 على مساحة تقدر ب 3170 متر مربع، تم تأسيس SARL AL BARAKA LILHALIB في سوق احتكار القلة ، مما يمنحها ميزة تنافسية، حيث يتكون المصنع من:

الطابق الأول:

- غرفة إنتاج كبيرة salle de production: والتي تتم فيها عملية الإنتاج بالكامل والتي تتكون من عدة آلات كبيرة تعمل بإحكام وإعدادات مضبوطة.
- مخبر خاص بالتحاليل: حيث يتم فيه تحليل مادة الحليب قبل توزيعها على المستهلك.
- غرفة تخزين المسحوق: حيث يخزن المسحوق بأكياس كبيرة داخل هذه الغرفة بشكل منظم.
- غرفة التبريد: يتم فيها تبريد منتج وذلك لتفادي فساده.
- المطبخ: به عاملات يحضرن الطعام بشكل يومي للعمال.
- غرفة نوم الموظفين: وهي غرفة كبيرة متكونة من عدة أسرة مجهزة لضمان راحة العمال.

الطابق الثاني:

- الإدارة: وتتكون من مكتب واحد خاص بمسير الملبنة .
-

- الشكل (02): الهيكل التنظيمي لملبنة البركة

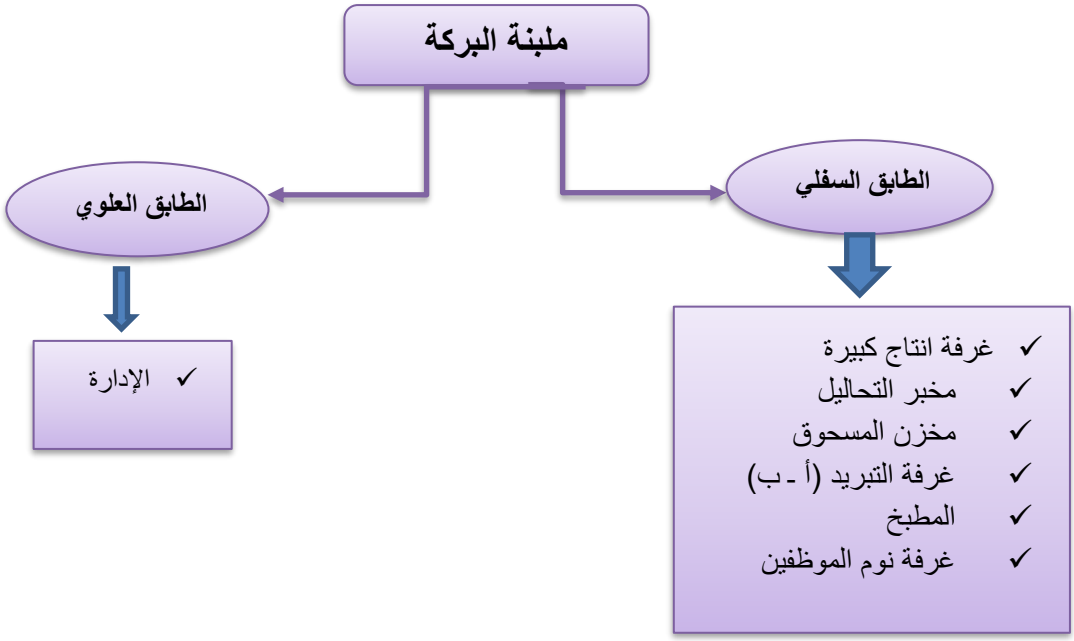

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات

ثانيا: أنواع المنتجات في المصنع

يتم الإنتاج الحالي للحليب المبستر المعاد تجميعه بالسعر المقنن من الحليب المجفف الذي تم الحصول عليه من (ONIL) بأسعار مدعومة من ناحية ،ومن ناحية أخرى انتاج حليب البقر الكامل المبستر و كذلك ان LABAN مصنوع من الحليب الخام جمعها من المربين المحليين المتعاقدين مع الألبان.

الجدول (06): متوسط الطاقة الإنتاجية للمصنع الحليب

أنواع المنتجات	الكمية المنتجة	الإنتاج الشهري)MOIN(
الحليب المبستر بسعر مقنن	litres60000	1800000 لتر
حليب البقر	litres 10000	300000 لتر
اللبن المعبأ	litres 8000	240000 لتر
الكريمة الطازجة	kilos 4000	120000 كيلوغرام
الزبدة	kilos 1600	48000 كيلوغرام

المصدر: معطيات مستمدة من ملبنة البركة للحليب ولاية البيض.

كما نلاحظ في الجدول أن متوسط الطاقة الإنتاجية للمصنع للحليب المبستر بسعر مقنن يصل إلى 1800000 لتر شهريا، أما بالنسبة لحليب البقر يصل متوسط طاقته إنتاجية في الشهر إلى 300000 لتر، أما اللبن المعبأ فوصل متوسط طاقته إلى 240000 لتر شهريا، أما بالنسبة للكريمة الطازجة والزبدة يصل متوسط طاقتهما الإنتاجية إلى 120000 كلغ و 48000 كلغ.

الجدول(07): الإنتاج الحالي للملبنة

المنتجات	الكمية المنتجة)حاليا(	الإنتاج الشهري
الحليب المبستر بسعر مقنن	5548 لتر	66440 لتر
حليب البقر المبستر	900 لتر	27000 لتر
اللبن المبستر	250 لتر	7500 لتر

المصدر: معطيات مستمدة من ملبنة البركة للحليب ولاية البيض.

كما نلاحظ في الجدول أن الإنتاج الحالي للملبنة لمادة الحليب المبستر بسعر مقنن يصل إلى 66440 لتر شهريا، أما بالنسبة إلى حليب البقر المبستر فوصل إنتاجه الحالي إلى 27000 لتر شهريا، وأخيرا اللبن المبستر فيصل إنتاجه الشهري إلى 7500 لتر.

المطلب الثاني: طريقة انتاج الحليب وطرق تسويقه أولا:

طريقة إنتاج الحليب بأنواعه

يتم الإنتاج الحالي للحليب المبستر المعاد تجميعه بالسعر المقنن من الحليب المجفف الذي تم الحصول عليه من ONILبأسعار مدعومة من ناحية ،ومن ناحية أخرى انتاج حليب البقر الكامل المبستر و كذلك ان LABAN مصنوع من الحليب الخام جمعها من المربين المحليين المتعاقدين مع الالبان حيث ينقسم تصنيع الحليب إلى ثلاثة أقسام :

أولا يتم استقبال حليب المربين ومعاينته من طرف المهندسين المخبريين وذلك لقياس درجة الحموضة ونسبة المادة الدسمة وكثافة الحليب بحيث ان درجة الحموضة يجب أن تتراوح ما بين 14 و 18 ونسبة المادة الدسمة يجب أن تكون أقل نسبة وهي g/L28 والكثافة بين 34/28 وإذا توفرت هذه الشروط للحليب يستقبل بشكل عادي و يبستر، وإن لم يوافق الشروط يتم رفضه والبسترة تتم كالشكل التالي عن طريق جهاز باستور لرفع درجة الحرارة الى 82 درجة لمدة 15 ثانية ثم يقوم بتبريده آنيا الى 4 درجات وهذه العملية تقوم بإزالة جميع البكتيريا الضارة والتي تسمى بالصدمة الحرارية وبعدها يخزن في خزانات الت بريد العادية 6 درجات ويصبح لدينا حليب مبستر وبعدها يمر على جهاز التغليف يتم تغليفه بشكل وحدات كل وحدة تساوي L1 ثم يتم إعادة تخزينه في غرف التبريد.

- **القسم الأول**: حليب LPC هو حليب مجفف poudre بالإضافة الى الماء ونسبة المادة الدسمة فيها g/l15)حليب مدعم من طرف الدولة(ومصدر المسحوق) poudre(يوزع من طرف مجمع ONIL)الديوان الوطني للحليب ومشتقاته(مركزه في الجزائر العاصمة ووهران، حيث تتحصل شركة البركة للحليب على 16طن من المسحوق شهريا ويتم انتاج L 5548 يوميا.
- **القسم الثاني**: حليب العادي حليب البقر الطازج حيث تمتلك الملبنة شاحنة مخصصة تقوم بجمع الحليب من المزارع يوميا من عند 17 مربي أبقار متعاقد مع صاحب ملبنة الحليب البركة البيض حيث يتم جمع الكمية المقدرة من الحليب الطازج ب L 1200 يوميا.

- **القسم الثالث:** اللبن يتكون من حليب الطازج المجمع من عند المربين + خميرة اللبن يتم تخزينه في خزانات مبردة قبل عملية البسترة)تعقيم(وذلك للحفاظ على درجة الحموضة ويتم انتاج 250 L يوميا.

ثانيا: طريقة تسويق الحليب

لدى شركة الحليب أربعة متعاقدين مع الشركة، حيث كل موزع من الموزعين يختص بمنطقة جغرافية معينة من أجل عملية التوزيع اليومي، حيث الموزعين هم أصحاب شاحنات خاصة ومهيئة من الداخل خاصة من ناحية التبريد من أجل إيصاله إلى المستهلك بشكل سليم وصحي، ومنه:

- **الموزع الأول:** خاص بولاية البيض.
- **الموزع الثاني:** بلدية استيتن.
- **الموزع الثالث:** بلدية سيدي طيفور)بوعلام.(
- **الموزع الرابع:** دائرة الأبيض سيد الشيخ.

المطلب الثالث :تكلفة المشروع الإجمالية

يعتبر مصنع الحليب الأول من نوعه بولاية البيض داخل الخدمة حيث يغطي 40% من احتياجات سكان الولاية، حيث كانت ولاية البيض تفتقر لهكذا أنواع من المشا ريع وتستورد الحليب ومشتقاته من ولايات مجاورة مثل ولاية سعيدة، إلى أن تم تجسيد مشروع ملبنة البركة تحت برنامج السيد الرئيس سنة 2018 ، حيث قدرت التكلفة الإجمالية بـ 00.261329000 دج، حيث تم استغلالها على ثلاث أقسام رئيسية للمشروع:

بناء المصنع قدر بـ **134000000.00 دج:** وذلك من ناحية مواد البناء والمواد الأولية لإتمام المشروع.

سلسلة انتاج كاملة قدرت بـ **00.98329000 دج:** وهذا من ناحية أجور عمال البناء وكذا المقاولين الذين كانوا واقفين على إتمام هذا المشروع.

مختلف المعدات قدرت بـ **00.29000000 دج:** وذلك من حيث الآلات المستعملة لإنتاج الحليب ومشتقاته.

الجدول (08): يمثل التكاليف الإجمالية للمشروع

Désignation	Cout en DZD
Bâtiment	**134000000**
Chaine de production complète	**98329000**
Divers équipement additionnel	**29000000**
TOTAL	**261329000**

المصدر: معطيات مستمدة من ملبنة البركة للحليب ولاية البيض .

كما نلاحظ في الجدول وصلت تكلفة الإجمالية للمشروع إلى 261329000 دج، حيث انقسمت إلى ثلاث فروع ، فبالنسبة إلى بناء الملبنة وصلت قيمة بناءه إلى 134000000 دج، أما بالنسبة لسلسلة الإنتاج كاملة وصلت قيمتها إلى 98329000 دج، وأخيرا مختلف المعدات الإضافية لإتمام المشروع وصلت قيمتها إلى 29000000 دج.

المبحث الثاني: دراسة واقع المؤسسات الناشئة في ولاية البيض

أنشأت الدولة الجزائرية هيئات حكومية المتمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20 ـ01 المؤرخ في 02 جانفي 2020، لدورها في ملء الفراغات القانونية و الحد من المعوقات التي كانت تقلل من تحسين عمل هذه المؤسسات و تحقيق الأهداف المرجوة منها المتمثل في مؤسسة ترقية و تسيير الهياكل القاعدية للمؤسسات الناشئة وذلك باستحداث اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، سنتطرق في هذا المبحث الى **المطلب الأول دراسة عينة من المؤسسات الناشئة المتمثلة في مصنع الصوف، أما المطلب الثاني سنتطرف فيه إلى دراسة مشروع استخلاص الزيوت.**

المطلب الأول : دراسة عينة من المؤسسات الناشئة)مصنع الصوف (أولا:

التعريف بمصنع الصوف

يعتبر الصوف في ولاية البيض من أكثر المواد الخام المتواجدة بكثرة نظرا لخصوصية المنطقة رعويا وتستخدم لصناعة الملابس والسجاد و غير ذلك، و المنسوجات الصوفية سهلة التنظيف كما أنها تقاوم الانكماش وتحافظ على رونقها و جمالها، ولهذا قمنا بدراسة مؤسسة مستخلصات الصوف التي أنشأت في 2018 من طرف صاحبة أول مؤسسة لتحويل الصوف واستغلاله في ولاية البيض السيدة فاطمة مشري حيث أن "الفكرة راودتها بعد أن رأت أطنان من الصوف تنتج محليا بولاية البيض سنويا)يقدر سنويا بحوالي 90 ألف قنطار)

ترمى دون استغلال" وعن منتوجها تقول: "الصوف الذي تنتجه مؤسستها أحسن و بكثير من الصوف المستورد من الصين من حيث طول و سماكة الألياف والمتانة والبريق، فالفرق شاسع لأن صوف ولاية البيض والمناطق السهبية للجزائر طبيعية، وغير معالجة بالمصانع على غرار الصوف الصيني أو حتى الياباني وهو ما يجعله مفضلا لدى مصانع النسيج". حيث تم تأخير انطلاق أشغالها بسبب فيروس كورونا الى تاريخ 16 فيفري 2021 .

فمن خلال المعلومات و الشروحات المقدمة من طرف رئيسة المؤسسة لنا تعرفنا على المراحل الاساسية لمعالجة الصوف وهي :

الشكل (03): مراحل معالجة الصوف

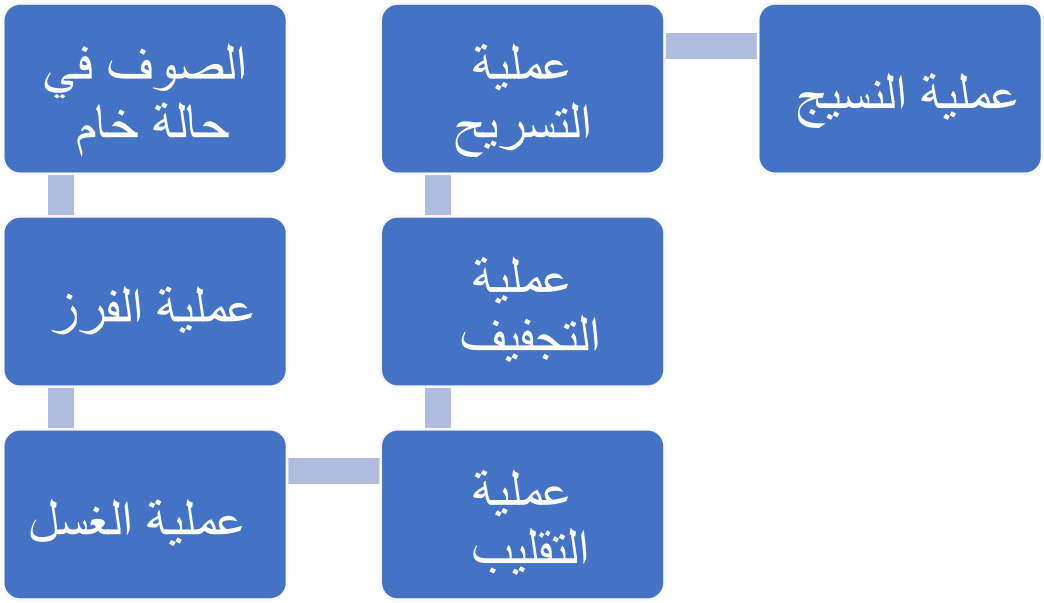

المصدر : من إعداد الطلبة الباحثين بالإعتماد على المعطيات.

1. **الفرز و التصنيف:** يقوم العمال في هذه المرحلة بإزالة القطع المبقعة أو التالفة أو الأجسام الغريبة من كل جزة ،ويقومون بفرز باقي الجزة ليس طبقا لقوة تحملها فقط، ولكنها **تُصنف كذلك طبق ا لعوامل أخرى مثل** درجة نعومته ،وطوله، وتجعده ولونه.

2. **صناعة الغزل:** صناعة غزل الصوف، تشمل هذه الصناعة خطوات متعددة. تقوم آلات التسريح،)يمين(بفك تشابكات الألياف وترتيبها على شكل شريط يسمى النسيج. وتشكل الأنسجة على شكل حبال رفيعة تسمى الفضة (يسار) .تم تنظيف الصوف بواسطة المذيبات والمنظفات لإزالة الزيوت والمواد العالقة مثل الأتربة والرمل.

وبعد تجفيف الصوف يتم تمشيطه، وتتم عملية تمشيط الصوف بإمراره خلال دلافين ذات أسنان سلكية رفيعة. تقوم هذه الأسنان بفك تجعد الألياف، وترتيبها على شكل شريط مسطح يسمى نسيج. ويحوَّل النسيج الناتج بعد ذلك لخيوط رفيعة تسمى بالشلة.

ثانيا:تكلفة المشروع

إن المؤسسات الناشئة يمكن أن تتفاوت بشكل كبير حسب نوع الصناعة ونطاق العمل ومتطلبات التشغيل .

إليك بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على تكلفة المشروع للمؤسسات الناشئة:

- **مقر شركة:** تختلف مبالغ الإيجارات حسب المنطقة التي يتواجد بها المكتب، فليست في حاجة لشراء مكان في البداية وإنما يفضل أن تستأجر شقة في مكان مناسب فهذا يوفر مبالغ كبيرة من رأس المال.
- **الأجهزة والمعدات:** حساب تكاليف المعدات الضرورية لبداية العمل مع إمكانية استئجار المعدات الثقيلة باهظة الثمن.
- **رواتب العمال:** عمالة مستديمة: من 5 الي 10 افراد مع اختلاف مسمياتهم الوظيفية داخل الشركة.
- **عمالة مؤقتة حسب الحاجة:** أفراد عمالة مؤقتة من الصيانة وعمال تشطيب حسب حاجة المشروع حتى لا تتحمل مرتبات ثابتة وخاصة في بداية المشروع.
- تكاليف الإجراءات القانونية لإنشاء الشركة من سجل تجاري، وبطاقة ضريبية، وتأمينات للعمال وغيرها.

– أما بالنسبة لتمويل المؤسسات الناشئة فقد تطرقنا إلى طريقيتين للإستفادة من التمويلات في حجم تمويل مؤسسة الصوف أنها استفادت من قرض من الصندوق للتأمين الوطني عن البطالة

- إيداع المساهمة الشخصية الخاصة بك كانت بقيمة 12،137287 دج.
- قرض من الصندوق للتأمين الوطني عن البطالة بقيمة 44،1911889 دج.

المطلب الثاني: دراسة عينة مستخلصات الزيوت (بنت الخص)

" ليكن غذاءك دواؤك، و عالجوا آل مريض بنباتات أرضه فهي أجلب لشفائه" ، هذا ما أعلنه نابغة عصره في الطب " ابقراط " الأمر الذي أهمل فترة طويلة من الزمن بسبب ما أحدثته الحضا رة من تغيرات و انقلابات ، إلا أنه لم يفقد مكانته في التراث الشعبي الجزائري، و ما زالت الأسرة الجزائرية تعتمد في علاج الكثير من الأمراض بالطريقة الشعبية حتى في وجود توفر العلاج بالطب الحديث ، و هذا ما سنتطرق إليه في تحليلنا للعينة المدروسة[1].

أولا: التعريف بمشروع مستخلصات الزيوت (بنت الخص)

تسمى صاحبة المشروع حياة بورنان التي درست في كلية الكيمياء صيدلانية) استخلاص مادة أولية من نباتات الطبية(والتي قامت كذلك بدورات تكوينية التي ساعدتها في التعمق في مشروعها هذا،كما أنها احتضنت من طرف المشتلة لولاية البيض لمرافقتها في الإدارات و توجيهها في فتح مكتب بعقد كراء من أجل حصولها على السجل التجاري و تسهيلات الضرائب، كما أنها حصلت على علامة التجارية من قبل اللجنة الوطنية التي تتطلب إنشاء مؤسسة ناشئة للحصول على علامة مؤسسة ناشئة، ومن أجل الحصول على هذه العلامة يتعين تقديم طلب أمام الجنة الوطنية لمنح عالمة مؤسسة ناشئة. (la balle) (انظر الوثيقة رقم 01)

الشكل (04): العلامة التجارية لمشروع بنت الخص

تنتج المؤسسة جملة من الزيوت المستخلصة من الأعشاب الطبيعية والتي يتم شراؤها من قبل الفلاحيين من داخل أو خارج الولاية، ومن أهم الزيوت المنتجة في المؤسسة:

- زيت النعناع (يقتنى من بلدية الغاسول)

[1] نعيمة عيزل، الطب الشعبي في المجتمع الجزائري ـ دراسة ميدانية ـ ، رسالة لنيل الماجيستير في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص173 .

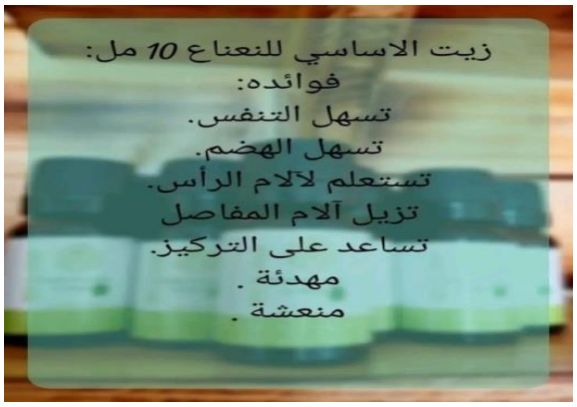

- زيت تين الشوكي

- زيت حب الرشاد
- زيت اكليل الجبل
- زيت الجلجلان
- زيت الشيح

و تتم هذه العملية على عدة مراحل :

✓ اقتناء الأعشاب اللازمة؛

✓ تنظيف و فرز الأعشاب من الزوائد؛

✓ عملية عصر الأعشاب بواسطة آلات متخصصة؛

✓ عملية التعليب و تغليف المنتج.

المطلب الثالث: المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

من خلال دراستنا الميدانية للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا الى مجموعة من الاختلافات والتشابهات بينهما لذلك قمنا بوضع نقاط وهي كالتالي:

الجدول (18): أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

	مؤسسة ملبنة البركة للحليب	مؤسسة الصوف
الهيكل التنظيمي	موجود	غير موجود
التمويل	تمويل عن طريق صندوق الاستثمارات الولائية و كذلك تمويل ذاتي	تمويل عن طريق الصندوق للتأمين الوطني عن البطالة
منتوج	الحليب و مشتقاته	الصوف معالج
المستهلك	محلي	وطني
نمو و الاستمرارية	عدم إقامة شراكة استراتيجية مع أطراف أخرى	محاولة إقامة شراكة استراتيجية مع أطراف أخرى لتعزيز فرص النمو و الاستمرارية

يمثل الجدول أوجه التشابه والاختلاف بين ملبنة البركة للحليب (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ومصنع الصوف (المؤسسات الناشئة) ، بالنسبة الى الهيكل التنظيمي فان ملبنة البركة للحليب لديها طابقيين اما بالنسبة الى مصنع الصوف فانه لا يوجد فقط صاحبة المشروع و عاملات موسميات ،المستهلك محلي في ملبنة البركة للحليب لأنها ليس لها فروع خارج الولاية بالرغم من جودة النوعية الا ان المؤسسة تفتقر لسياسة التوسع و استراتيجية توزيع وطني ، اما بالنسبة الى المستهلك الوطني في مصنع الصوف فانها لها مستهلكين خارج الولاية من خلال تعزير فرص النمو و إقامة شراكة استراتيجية تفتقر المؤسسة لاستراتيجية تسويق بالرغم من عدم وجود منافسة وطنية مما يؤثر على عمر المؤسسة ، بالنسبة الى التمويل فان ملبنة البركة للحليب مولت عن طريق صندوق الاستثمارات الولائية و كذلك التمويل الذاتي اما مصنع الصوف كذلك عن طريق صندوق للتأمين الوطني عن البطالة .

ملخص الفصل

نستخلص من دراستنا التطبيقية وإسقاطا عما درسناه في الجانب النظري، أن هناك فرق جوهري بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، ولكن يتفقان في تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في التقليص من حجم البطالة ودعم سياسة التشغيل والمساهمة في تحريك عجلة التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، والتنمية الاجتماعية وذلك من حيث تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

خاتمة

خـــاتمة

ختاماً، بعد مقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الناشئة، يمكن الإستنتاج بأن هناك تشابهات واختلافات بينهما. إذ لهما أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والنمو، حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في قطاع الأعمال، بينما تعتبر المؤسسات الناشئة الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي وتطوير فرص العمل والتفكير الابتكاري وتطويرها.

باختصار، لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يجب أن تتعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وتستفيد من قدرات بعضها البعض. وأن تقدم الحكومات والهيئات الداعمة الدعم اللازم لهذه المؤسسات من خلال توفير بيئة تشريعية مناسبة وتسهيل الوصول إلى التمويل وتقديم البرامج التدريبية والاستشارية الملائمة. بتعزيز ودعم هذه المؤسسات، لتحقيق نمو اقتصادي قوي وتعزيز فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

في النهاية، يجب أن تتمتع هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع التغييرات في السوق والابتكار في العمليات والخدمات، ويتطلب النجاح في هذه المؤسسات التركيز على الابتكار والإبداع واستخدام التكنولوجيا بطرق فعالة لتحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية.

النتائج:

بعد استعراضنا لاهم النقاط للمقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، توصلنا إلى بعض النتائج التالية:

- تصحيح المفاهيم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجانب الاكاديمي؛
- أصبح التوجه الى مؤسسات من الجيل الجديد (المؤسسات الناشئة) لابد منه في ظل التكتلات الاقتصادية؛
- حداثة الاستغلال التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؛
- وجود صعوبات وعراقيل تعيق مسار المؤسسات ابرزها العراقيل الإدارية؛
- المؤسسات الناشئة هي خلية في الاقتصاد الوطني ويبرز التحدي في الاستمرارية والبقاء لذلك وجب إيجاد روابط اقتصادية مع بعضها أو مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- الإجراءات التحفيزية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية أدى الى زيادة في تعداد المؤسسات الناشئة بالمقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

خـــاتمة

الاقتراحات:

بناءا على ما سبق ومن خلال دراستنا الميدانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في ولاية البيض في هذا النوع من المشاريع التي لم تحقق النتائج المرجوة، من الضروري أخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- ✓ انشاء دورات تكوينية في استغلال التحفيزات المالية والإدارية؛
- ✓ تعميم فكرة المؤسسات الناشئة لدى الشباب الجامعيين بدون استثناء أي تخصص؛
- ✓ رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لإيجاد آلية بين الإدارة ورؤساء المؤسسات لتسهيل الإجراءات وتحسين المرافقة من قبل الوزارة المعنية وتمكين الخبراء الاقتصادين والباحثين الجامعيين قصد دراسة وضعية هاته المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ ضمان الحماية القانونية لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لإنشاء فروع خارج الوطن.

آفاق الدراسة:

من خلال البحث في موضوع المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، إذ لم نستوفي الموضوع حقه نظرا لحداثة المؤسسات في المنطقة، تبادرت على ذهاننا عدة مواضيع لم نتطرق اليها يمكن أن تكون إشكاليات البحث :

- ✓ الاقتصاد الرقمي المبني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ دعم القطاع الفلاحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الواردات.

المراجع

قائمة المراجع:

مذكرات:

- بالة خولة، بلال مريم، دور اليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية ادرار ـدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر الاكاديمي ، إدارة اعمال ، جامعة احمد الدارية ، 2021، ص 30.
- برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج انيل شهادة الماجيستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012، ص18.
- بلبشير توفيق ، دحو حنان ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص اقتصاد نقدي و مالي ، جامعة ابي بكر بلقايد ،2015 ،ص 33 .
- بلعابد عبد الرشيد، بوعلي عبد القادر، دور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصاد واستشراف، جامعة عين تموشنت(الجزائر)، ص12،13.
- بلعمري عسري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في الحقوق تخصص قانون المؤسسة والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020، ص 14.
- بن ساعد محمد، دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، معهد العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،2016-2017 ، ص3.
- بوشارية عبد الرزاق وآخرون، المؤسسات الناشئة كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكارية، تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي- الجزائر،2021-2022، ص33.
- بوصوار لميس، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، ص10.
بوعائشة الطاهر، دور حاضنات الأعمال في دعم الشركات الناشئة في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مقالاتية، جامعة قالمة (الجزائر)، ص13.
- بولقصب وهيبة، زواغي نهى، مساهمة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة ،2019، ص 52.
- بولقصب وهيبة، زواغي نهى، مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحفيظ بولصواف ميلة، 2018، ص20.
- حاجي ذهيبة، حبه نجوى، دور أجهزة الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)،2021/2020، ص36،37.

المراجـــع

- حدة عابد ،دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية –دراسة حالة مشتلة المؤسسات– محضنة أم البواقي–، مذكر ة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادي ة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيد ي، أم البواقي، الجزائر ،2016-2017، ص25-26.

- ديندان صلاح الدين, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و مالي، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان ،2016، ص

- ديندان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016-2015 ، ص 7.
- زراية أسماء، اثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية المؤسسات ،2011، ص18.
- زويتة محمد الصالح، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير ، قسم علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، 2006 /2007،ص7.
- سامية عزيز ،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدنية بسكرة " ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 ، ص.44.
- سليمي اسعديت ،صايش ليندة، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزوو، 2017 ، ص 88.
- سمير طالبي، سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص449.
- عمر تيمجغدين، الخيارات الاستراتيجية و أثرها على الأداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خبضر بسكرة، 2020.
- فطم عبد القادر ، استراتيجية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الاورومتوسطية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة الاعمال ، جامعة الجزائر 3 ، 2011، ص 20.
- قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علو م التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة متنوري –قسنطينة، الجزائر،2009 -2010، ص58.
- محمد قوجيل، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشئة في إطار فرع ورقلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2008، ص30-31.

- نعيمة عيزل، الطب الشعبي في المجتمع الجزائري ـ دراسة ميدانية ـ ، رسالة لنيل الماجيستير في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص173 .
- هوار زهوة ،كروم وئام ،واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر ـ دراسة حالة (عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية) ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال ، 2021 ، ص60.

المقالات العلمية:

- بخيتي علي، بوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد12 عدد04، أكتوبر2020، ص541.
- بسويح منى وآخرون، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة غليزان(الجزائر)، المجلد07، العدد01، عام 2020.
- بن علي صليحة، الآليات القانونية والاقتصادية المكرسة لدعم المؤسسات، مجلة قضايا معرفية، جامعة ابن خلدون–تيارت (الجزائر)، المجلد(02)، العدد(02) لشهر جوان 2022، ص223.
- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر ،2014، ص 173-174.
- حسين رحيم ، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص164.
- حسين يوسف، صديقي إسماعيل: دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد08، العدد01، 2021، ص 73-74 .

- سارة بوعدلة، هديات خديجة بن طيب، قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03، 2020، ص 72،71.
- سليمي اسعديت ،صايش ليندة، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزوو، 2017 ، ص 88.
- عائشة بوجعفر وآخرون، المؤسسات الناشئة في الجزائر واقع وتحديات، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد08، العدد01، ص99.
- عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعماال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص.612.
- عمار شلابي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 5، ماي 2010، ص 26.
- كريمة بوقرة، رمضاني مروة،تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)، حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجل07، العدد03 (2020)، ص 285.

- محمد زيدان، الهياكل و الاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف ، العدد السابع ، ص126.
- هشام بروال، جهاد خلوط، 2017، التعليم المقاولاتي وحتمية الإبتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد20 –العدد03، ص20

الملتقيات الدولية:

- بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية **تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 32/32أبريل 3002، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص02.
- حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 06-2017/12/07، ص 06 – 07.
- حنيفي امينة ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين النظرية و التطبيق ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2018 ، ص 87.
- رحاحلية بلال، فرج شعبان، مداخلة بعنوان:" اليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات "،جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق اهراس .
- سحنون سمير ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،17و18 ابريل 2006 ، ص.424.
- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان ، الملتقى الدولي المرسوم ب "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .
- قوفي سعاد، عادل عرفاني ، الشراكة الصناعية : فرص جديدة لصناعة الاعمال عن طريق دعم المشاريع الريادية ، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولية بعنوان اليات الدعم و مساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر الفرص و العوائق أيام 05/04/03 ماي 2011، ص 22.
- لخضر محمد عبد القادر عيسى، عائشة محمد حسن العربي، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة دولة ال جزائر، مؤتمر علمي بعنوان دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسط ة في الاقتصاد الليبي، جامعة المسراتة ،21-09 -2019، ص 178.
- هادية بوسعدية، الازهر ضيف، مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حمة لخضر الوادي، الجزائر ،06 -07 ديسمبر 2017، ص08.

الجريدة الرسمية:

- الأمر رقم 53-51 المؤرخ في أول جمادى الثانية 3933 الموافق لـ 3553/51/35، **يتعلق بتطوير الاستثمار** ، العدد 91 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، ص 50.

قائمة المراجع الأجنبية:

- A. Abdul Rahim, M. Y. Al-Abri, Baltic journal of law &politics,volume15,number 1(2020).
- Cambridgedictionary. (2020). Consulté le 05/03/2022, sur http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/startup.
- LAROUSSE, (2020) , http://www.larousse.fr, consulté le 05/03/2022, sur http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/start-up/93701.
- https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/205905.
- Wydden. (2019, 07, 14). Dis, c'est quoi une start-up . consulté le 10/03/2022, sur https://wydden.com/dis-c'est-quoi-unestartup.
- Zègouarene Samia le le concept juridique de la petite et la moyenne entreprise (PME) en Algérie the légal concept of Small and medium company (SME) in Algeria ،université d'Alger ، Revue Algérienne des Science Juridiques et Politiques ،vol60 N02 Année 2023
- https://www.angem.dz/ar/home.php

الملاحق

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir d'El Bayadh

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركـــز الجامعـــي نور البشيـــر
البيـــــــــــض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المديرية المساعدة للدراسات في التدرج

البيض في :.....

إلى السيد(ة) :
مسير مكتبة البركة للحليب

الموضوع: ف/ي تسهيـل مهمـة الطلبـــة

تحية طيبة وبعد،...

في إطار التربصات القصيرة المدى لطلبة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للمركز الجامعي نور البشير البيض برسم السنة الجامعية 2023/2022، ومن أجل استكمال مذكرة التخرج، نرجو مـن سيادتكـم المحترمـــة استقبال الطلبـــة الآتية أسماؤهم:

- قادري وداد
- بوكعبوره جوله
- .....
- .....

الشعبة: ..... تخصص: ..... مدة التربص: 01 يوم

وذلك حتى يتسنى لهم إجراء دراسة حالة ميدانية حول موضوع المذكرة، والحصول على المراجع و التقارير والإحصائيات الموجودة على مستوى مصالحكم للمدة التي تمكنكم من ذلك.

موضوع المذكرة : مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الناشئة

تقبلـوا منا فائـق الاحتـرام و التقديـــر

توقيع الأستاذ المشرف	المؤسسة الأصلية	المؤسسة المستقبلة
د. قادري	رئيس مصلحة التربص والتدريس قصر الله	KESSI. A Gérant

Banque Nationale d'Algérie | BNA | البنك الوطني الجزائري

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Mr. **MECHRI FATNA**
CITE RESIDENTIEL N°09 EL BAYADH

Réf:

OBJET: A/S de votre demande de financement d'une micro-Entreprise de :
-AFFAIRE PERSONNELLE-PREPARATION DE LA LAINE

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une micro-entreprise dans le cadre du dispositif de soutien à la création d'activité par les chômeurs promoteurs âgés de 30 à 50 ans , nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé:

1) CMT: DA **4 779 000,00**
2) Durée de : **08** huit années.
3) Trois années de différé de remboursement.
4) Taux d'intérêts bonifié à 100%.
5) Echéancier de remboursement.

Pour la libération de ce crédit vous devrez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivants:

A PRIORI :

1. Versement de votre apport personnel : **DA 137 287,12**
2. Virement du prêt la **CNAC** (PNR) : **DA 1 911 889,44**
3. Présentation du contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée de crédit bancaire.
4. Présentation de l'ordre d'enlèvement de chèque, délivré par la **CNAC** de 10% à la commande et de 90% à la livraison ou à la présentation d'une attestation de disponibilité des équipements. Une copie est transmise au préalable par la **CNAC** à la banque.
5. une copie légalisée du cahier des charges.

A POSTERIORI.

6. Nantissement matériel au 1er rang au profit de la banque **BNA EL BAYADH 726** et au rang 2ème au profit de la **CNAC**.
7. Assurance Multi & Tous risque subrogée au profit de la banque **BNA EL BAYADH726** du 1er rang et la **CNAC** au 2ème rang.
8. Une copie de la décision d'octroi d'avantages au titre de l'exploitation délivrée par les services de la **CNAC**.

Une fois effectué le virement du prêt non rémunéré accordé par la **CNAC** et la signature de la convention de prêt avec notre banque un chèque de banque subordonné à l'ordre d'enlèvement établi par l'antenne de la **CNAC** vous sera remis.

La durée de validité de cet accord est fixée à une année renouvelable, à compter de la date de sa notification.

EL BAYADH le : **12/11/2018**

LE CHARGE D'ETUDES NIV 01

Chargé d'Etude

La DIRECTRICE P/I
F.MILOUDI

COPIE: Antenne CNAC
COPIE: L'intéressé
COPIE: DRE TLEMCEN "181"

L'intéressé
DRE TLEMCEN "181"

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير
البيض

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir d'El Bayadh

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المديرية المساعدة للدراسات في التدرج

البيض في: 2023/05/09

إلى السيد(ة):
.....

الموضوع: ف/ي تسهيل مهمة الطلبة

تحية طيبة وبعد،...

في إطار التربصات القصيرة المدى لطلبة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للمركز الجامعي نور البشير البيض برسم السنة الجامعية 2023/2022، ومن أجل استكمال مذكرة التخرج، نرجو من سيادتكم المحترمة استقبال الطلبة الآتية أسماؤهم:

- قادري ريحان
- بوكبرة جوله
- .....
- .....

الشعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية مدة التربص: 21 يوم

وذلك حتى يتسنى لهم إجراء دراسة حالة ميدانية حول موضوع المذكرة، والحصول على المراجع و التقارير والإحصائيات الموجودة على مستوى مصالحكم للمدة التي تمكنكم من ذلك.

موضوع المذكرة: محاولة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

توقيع الأستاذ المشرف	المؤسسة الأصلية	المؤسسة المستقبلة
	رئيس مصلحة التدريس فضل الله رضوان	ف. مستوري حرفية محضر الصوف بطاقة حرفية رقم: 32/01/04738 البيض 0658 27 27 81

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير
البيض

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir d'El Bayadh

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المديرية المساعدة للدراسات في التدرج

البيض في: 18/04/2023

إلى السيد(ة):
.....

الموضوع: ف/ي تسهيل مهمة الطلبة

تحية طيبة وبعد....

في إطار التربصات القصيرة المدى لطلبة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للمركز الجامعي نور البشير البيض برسم السنة الجامعية 2023/2022، ومن أجل استكمال مذكرة التخرج، نرجو من سيادتكم المحترمة استقبال الطلبة الاتية أسماؤهم:

- قادوري يوسف
- بوكسرة حنون
- .....
- .....

الشعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية مدة التربص: 28

وذلك حتى يتسنى لهم إجراء دراسة حالة ميدانية حول موضوع المذكرة، والحصول على المراجع و التقارير والإحصائيات الموجودة على مستوى مصالحكم للمدة التي تمكنكم من ذلك.

موضوع المذكرة: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

توقيع الأستاذ المشرف	المؤسسة الأصلية	المؤسسة المستقبلة
د. قوادري	رئيس مصلحة التربص والتحريض نصرالله رضوان	